UNITED ARAB EMIRATES
MINISTRY OF ECONOMY

الإمارات العربية المتحدة
وزارة الاقتصاد

الإمارات العربية المتحدة
و
الاقتصادات الرائدة في العالم

إدارة التحديات والفرص في ظل التغير العالمي

ادارة الدراسات والسياسات الاقتصادية

اشراف السيدة /

ندى الهاشمي – مدير الادارة

2018

مقدمة

في إطار السياسات التي تتبعها دول العالم لمواجهة مختلف أوجه التغير العالمي غير المسبوق، وقفت دولة الإمارات العربية المتحدة مجهزةً تجهيزًا جيدًا قوامه الالتزام ببذل جهود متواصلة من أجل خلق فرص ومحركات جديدة للنمو، والعمل على تحقيق الاستجابة السريعة للتحديات والمتغيرات وإيجاد الحلول الملائمة بصورة فورية. وباعتبارها جزءًا من الاقتصاد المعولم، أدركت الإمارات أثر ودور التحديات الاقتصادية للاقتصادات الكبرى في العالم. ومع ذلك، فقد بذلت جهودًا استباقية لتعزز مكانتها المتقدمة بين دول العالم من خلال تطوير آليات رئيسية تضمن استقرار اقتصادها في ظل حالة عدم اليقين التي تحيط بآفاق الاقتصاد العالمي.

وتواصل حكومة دولة الإمارات دراسة وتقييم المشهد الاجتماعي والاقتصادي والسياسي المتغير باستمرار، لتعزيز قدرتها على الاستجابة بسرعة غير مسبوقة لأي تحديات من خلال وضع وتنفيذ سياسات ولوائح اقتصادية جديدة. يتناول هذا التقرير اقتصاد الإمارات العربية المتحدة وعددًا من الاقتصادات العملاقة في العالم مثل الولايات المتحدة والمملكة المتحدة والاتحاد الأوروبي والصين واليابان ودول آسيوية أخرى، والتي تتمتع بالخبرة والحنكة اللازمة لتحديد مدى الجهوزية لإدارة المخاطر وتنفيذ التحولات الاقتصادية العالمية في المستقبل. كما يلقي التقرير الضوء على القدرات البارزة التي تتمتع بها دولة الإمارات من حيث الجهوزية للتعامل مع التغيير ومواكبته.

ويستند هذا التقرير أيضًا إلى التجارب التاريخية للاقتصادات الرائدة وطرق استجابتها للأزمات الاقتصادية التي ضربت الاقتصادات الإقليمية والعالمية في الماضي. كما يقدّم التقرير رؤى قيّمة حول الأسواق الراهنة والمتوقعة في دولة الإمارات والظروف الاقتصادية فيها استنادًا إلى مدى استعدادها والجهود التي تبذلها لوضع تشريعات تضمن لها مسيرة ناجحة نحو نظام اقتصادي مستقبلي مرن، إلى جانب استعراض التوقعات حول أنماط النمو بدءًا من الأسواق النفطية إلى الأسواق غير النفطية والتجارة الداخلية وميزان المدفوعات (BOP)؛ الاستثمارات الأجنبية المباشرة (FDI)؛ التوقعات طويلة الأجل لعناصر الاقتصاد الكلي ذات الصلة مثل بناء المعرفة والابتكار والتكنولوجيا؛ مع التركيز على القطاعات الرئيسية مثل الزراعة والطاقة والصناعات التحويلية والسياحة.

لقد تركت التحديات المتغيرة باستمرار التي عصفت بالاقتصاد العالمي في السنوات الأخيرة بعض الاقتصادات الرائدة في العالم في حالة بحث عن شتى الطرق الملائمة لمواجهة الصدمات المالية والاقتصادية التي أعاقت عجلة النمو، مما يدفع اليوم العديد من الاقتصادات المتقدمة والناشئة لتدرس بعناية كيفية إدارة هذه التغييرات من خلال التركيز على إيجاد حلول فعّالة لحماية أسواقها من التحولات الاقتصادية المفاجئة.

وقد أفاد صندوق النقد الدولي بأن الاقتصاد العالمي يسير حاليًا في طريقه إلى "التعافي"، وإن كان بوتيرة بطيئة بنمو الاقتصاد العالمي بنسبة 3.5 % في عام 2017، وتوقع أن يرتفع قليلاً بنسبة 3.6 في المائة في عام 2018 مقارنةً بـ 3.2 بالمائة في عام 2016. وأشار تاو شانغ، نائب المدير العام لصندوق النقد الدولي إلى أنه بالمقارنة مع البيانات التاريخية، فإن "نسبة الـ 3.5 في المائة التي حققّها النمو العالمي تعدّ نسبةً قليلة تنمّ عن أداء ضعيف[1]"، وأن تحقيق نمو أعلى يتطلب تعزيز العوامل الاقتصادية الرئيسية بما في ذلك اتخاذ تدابير السياسة الصحيحة في أسواق العمل وأسواق رأس المال إلى جانب التركيز على الصناعات الأكثر كفاءةً وتنافسيةً.

وفي مواجهة المحن الاقتصادية العالمية التي أصبح من الصعب التنبؤ بها بعد فشل كبار الخبراء الاقتصاديين في استباق الأزمة المالية العالمية الناجمة عن عدم تمكّن سوق الرهن العقاري الثانوي في الولايات المتحدة من التعافي من خسائره بين عامي 2008-2009، هرع الخبراء الاقتصاديون لتحليل الوضع وإلقاء الضوء على الأخطاء التي أدّت إلى هذه الأزمة وقدّموا اقتراحات لإجراء إصلاحات جديدة عبر إصدار مجموعة من اللوائح والأنظمة. ويقول ستيف كين، الخبير الاقتصادي الأسترالي في كتابه الجديد بعنوان "هل يمكننا تجنب أزمة مالية أخرى؟"، إن النظام الاقتصادي الرأسمالي غير مستقرّ بطبيعته، وتوقّع أن هناك أزمة أخرى قادمة لا محالة وأنها مسألة وقت لا أكثر، وهذا الطرح غير التقليدي بعيد كلّ البعد عن التحليل السائد لدى كبار الخبراء الاقتصاديين[2].

كين هو أحد أتباع الاقتصادي الأمريكي الشهير هيمان مينسكي، الذي توقع نشوء ظاهرة في السوق العالمية يؤدي فيها التفاؤل المفرط من المقترضين والمقرضين إلى نمو الائتمان المنخفض الجودة وتضخم قيم الأصول، الأمر الذي قد يؤدي بدوره إلى إجراء تصحيح مالي صارم ونشوء أزمة حادة، كما هو الحال في عام 2008. والآن، تسعى معظم المؤسسات الاقتصادية الرائدة لضمان التأهب الاقتصادي اللازم وكيفية تجنب حدوث أزمة أخرى.

إدارة التغيير العالمي

قدمت التجربة التاريخية التي ترافقت مع الأزمة النقدية الآسيوية عام 1997 دروساً هامة حول كيفية الوقاية من الأزمات والاستعداد لها، ورسّخت العديد من الرؤى والمعايير الجديدة لدى الاقتصادات الآسيوية.

وأشار الخبير الاقتصادي باري ستيرلند إلى الدروس المستفادة بعد مرور 20 عاماً على الأزمة: "تجسدت استجابة الدول التي طالتها الأزمة في تحسين أطرها الاقتصادية وشمل ذلك بشكل رئيسي تعزيز الرقابة المالية وأطر الاقتصاد الكلي والقدرة التنافسية المحلية".

وأضاف ستيرلند أن الأزمة دفعت الاقتصادات الآسيوية إلى بناء مؤسسات جماعية أكثر قوة وأقل اعتماداً على صندوق النقد الدولي، كما أنشأت أنظمة جديدة لتلبية احتياجاتها من العملات عبر إبرام ترتيبات تبادل العملات[3].

يتفق الاقتصاديون على أن الأزمة المالية عزّزت من قوة الاقتصادات الآسيوية ووضعت سياساتها الأساسية في نصابها، وشمل ذلك سياسة الحدّ من الاقتراض بالعملات الأجنبية بهدف إيجاد مرونة أكبر في أسعار الصرف، وبناء احتياطيات النقد الأجنبي، وعدم التعرّض لعجز كبير في الحسابات، إلى جانب تعزيز المراقبة المصرفية وتنسيق السياسة مع الدول الأخرى.[4]

وفي تعليق له حول الدروس المستفادة من التجربة الآسيوية، قال بامبانج سوسانتونو، نائب الرئيس لشؤون إدارة المعرفة والتنمية المستدامة في بنك التنمية الآسيوي: "لقد أدركنا من التجارب الماضية أن المخاطر النّظمية (مخاطر النظم) والعدوى المالية (انتقال الأزمة المالية) هي مسائل خارجة عن سيطرة الجهات المنظّمة للشؤون المالية في الدول. وبالتالي، فإن ضمان الاستقرار المالي في المنطقة يتطلب إجراء حوارات حول السياسات المتبعة وطرح آليات تنسيق يتم تنفيذها في إطار اتفاقيات التعاون الإقليمي. وقد عمدت دول المنطقة إلى تنفيذ العديد من مبادرات التعاون المالي على المستوى الإقليمي بهدف تعزيز مراقبة الاقتصاد الكلي وتوفير شبكات الأمان المالي، وتحسين مرونة النظام المالي وقدرته على الصمود في وجه الأزمات، ومن أبرز تلك المبادرات مبادرة "تشيانغ ماي" متعددة الأطراف التي أطلقتها رابطة أمم جنوب شرق آسيا + 3 (آسيان زائد ثلاثة)، ومبادرة "سوق السندات الآسيوية"، إلا أنه لا بد من بذل من الجهود لضمان تنفيذ تلك المبادرات بطريقة فعّالة من الناحية العملية. من جهة أخرى، تحتاج أسواق السندات بالعملة المحلية إلى توسيع قاعدة المستثمرين فيها لتعزيز التداول الثانوي وزيادة السيولة في السوق. تحتاج

المنطقة أيضًا إلى تسريع وتيرة الإصلاحات المالية لتعزيز الأطر التنظيمية والمؤسسية وتحسين البنية التحتية للسوق بما يضمن حماية الاقتصاد الكلي والاستقرار المالي".
وفي ظل التباطؤ الاقتصادي الذي شهده عام 2007، بقيت وتيرة النمو العالمي غير مستقرّة حتى الوقت الحاضر. وقد نشأت تلك الظاهرة لأول مرة خلال أزمة سوق الرهن العقاري الثانوي في الولايات المتحدة عام 2008 ثمّ انتقلت إلى أوروبا في عام 2010. وفي حين يسير الاقتصاد العالمي نحو الانتعاش، لا تزال هناك العديد من التحديات والمخاطر. ومن أهم الدروس التي استفاد منها الخبراء الاقتصاديون في أعقاب أزمة سوق الرهن العقاري الثانوي التي شهدتها الولايات المتحدة عام 2008، هو إدراك الدور الرئيسي الذي تلعبه الحكومات والمشرّعون في معالجة مثل هذه الأزمات. ومع ارتفاع أصوات المطالبين بإجراء تغييرات في اللوائح المصرفية في مختلف أنحاء العالم، ولا سيما استبدال اتفاقيات بازل[5]، إلا أن تلك الإجراءات كانت محدودة فقط بالنطاق الذي يقترحه اقتصاديون آخرون.

أوضح فيتور جاسبار مدير الشؤون المالية في صندوق النقد الدولي، أنّ اتباع نهج يقوم على المخاطر عند وضع السياسات المالية ويستخدم التحليل المنهجي لمواضع الضعف المحتملة هو أمر ضروري لكشف المشاكل في مهدها وتوفير احتياطي للمؤسسات لبناء اقتصاد أكثر مرونة وقدرة على مواجهة الأزمات.

وأضاف أنه يمكن للحكومات "قياس المخاطر المالية بشكل أفضل والوقاية من المخاطر المالية والحدّ منها مع مراعاة خصائصها المترابطة وغير المتناظرة وغير الخطية" وتعميم تقييمات المخاطر المالية في عملية صنع القرار المالي. من جانب آخر، يجب أن تتضمن السياسات النقدية إرشادات حول سبل "تعزيز الشفافية المالية، بما في ذلك اعتماد معايير المحاسبة الدولية؛ وتحليل وتوقع ميزانيات القطاع العام ووضع أهداف مالية ملائمة على المدى المتوسط تعمل على إيجاد نوع من التوازن بين النمو الشامل والاستقرار وإدارة المخاطر.[6]

وقد أقرّ كريستيان نوايي محافظ بنك فرنسا عضو مجلس إدارة البنك المركزي الأوروبي ورئيس بنك التسويات الدولية، بأن "الإطار الأوروبي لمراقبة اختلالات الدول الأعضاء لم يكن فعّالاً بما فيه الكفاية ولم يكن شاملاً بالقدر المطلوب حتى الفترة ما بين عامي 2009 إلى 2010"، الأمر الذي دعا الاتحاد الأوروبي منذ ذلك الحين إلى إنشاء شبكات أمان مالي لمواجهة هذه المشكلة.

وقد أوضح أن الاتحاد الأوروبي قد اتخذ سلسلة من التدابير الهامّة لتجنب التعرض لأي أزمات في المستقبل. على سبيل المثال قامت منطقة اليورو بتوسيع نطاق الرقابة الاقتصادية بهدف تعزيز سيادتها. وفي نفس السياق، تمّ ترسيخ ميثاق الاستقرار والنمو من خلال حزمة جديدة من التشريعات وهي: "حزمة التشريعات الستة" و **"حزمة التشريعين الاثنين"**. تهدف "حزمة التشريعات الستة " التي اعتمدت عام 2012 إلى تفعيل الميثاق بما يضمن تفادي تكرار الأزمات وتحقيق الإصلاح المطلوب، وقدمت إجراءً جديداً لمواجهة اختلالات الاقتصاد الكلي. في حين ساهمت **"حزمة التشريعين الاثنين "** التي اعتمدت عام 2013 في تعزيز الأطر المالية للدول الأعضاء في منطقة اليورو وتوسيع نطاق وتحسين جودة الموازنة السنوية الوطنية وآليات التخطيط المالي متوسط الأجل".

يركّز البنك الدولي على قدرة كل حكومة على تنفيذ سياسة الاقتصاد الكلي باعتبارها أداة رئيسية في إدارة المخاطر على المستوى الوطني. "تساهم سياسات الاقتصاد الكلي التي يتم تصميمها وتنفيذها بشكل ملائم في التغلب على العديد من العقبات في إدارة المخاطر، بما في ذلك تباين المعلومات والقصور في مجال التنسيق والعوامل الخارجية وتوفير السلع العامة. وبالتالي، فإن سياسة الاقتصاد الكلي السليمة هي سياسة تعمل على دفع عجلة التنمية بينما يتمثل دور راسمي السياسات في اتخاذ إجراءات استباقية ووضع خطط تستهدف تحقيق التنمية على المدى الطويل. من ناحية أخرى، لا بدّ أن تركز إدارة مخاطر الاقتصاد الكلي على إدارة الدورة الاقتصادية بحذر مع تطوير استجابات سياساتية منهجية تتمتع بالمصداقية والاستدامة، بينما يجب على صانعي السياسة من أصحاب الرؤى المستقبلية تجنب اتخاذ قرارات متسرعة خلال الأزمات والتركيز بدلاً من ذلك على بناء وتعزيز القدرة على التكيّف ومواجهة الأزمات لدى كل من الأفراد والأسر والمجتمعات وقطاع المؤسسات والنظام المالي والاقتصاد ككلّ."[7]

الجدول 7- 2 ترتيب الأولويات في السياسة بهدف تحسين إدارة المخاطر على مستوى الاقتصاد الكلي

السياسات الرامية إلى دعم إدارة المخاطر تأسيسي ---------- متقدم			
المعرفة	**جمع ونشر البيانات**		
	تحسين جودة البيانات		شفافية السياسة النقدية إفشاء المخاطر المالية
الحماية	استقلالية البنك المركزي		استهداف التضخم نظام سعر صرف مرن
	بناء أطر ومؤسسات ضريبية أكثر قوة		تخفيض الديون/ العجز
التأمين	سياسة نقدية لمواجهة التقلبات الدورية؛ تراكم الاحتياطي		آليات التحوط؛ سندات لحالات الطوارئ
	توفير تصميم أفضل لعناصر الاستقرار التلقائية		تعزيز عناصر الاستقرار التلقائية والإنفاق الاجتماعي التقديري
	الإنفاق الاجتماعي لمواجهة التقلبات الدورية		
التأقلم (أو التكيف)	الدعم من المؤسسات المالية الدولية		خطوط الائتمان الطارئ

المصدر: WDR 2014 team

يعرض الجدول سلسلة من السياسات استناداً إلى الفصل 2 حول تحديد أولويات السياسة: اعتماد مبدأ الواقعية في وضع سياسات مصممة بما يتناسب مع القدرة المؤسسية للدولة وبناء أساس قوي قادر على التغلب على أبرز العقبات بطريقة مستدامة وقابل للتحسين والتطوير بمرور الوقت.
المصدر: البنك الدولي

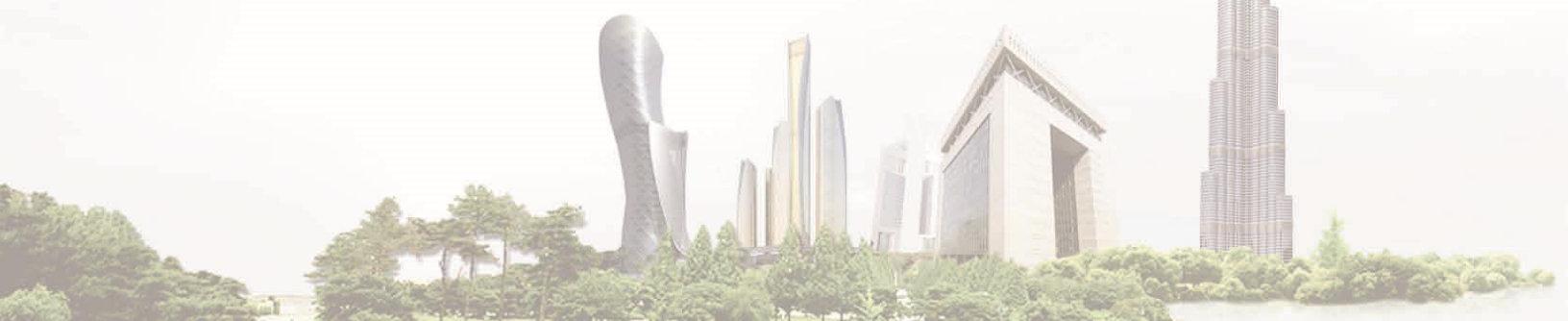

وعلى الرغم من ذلك، فإن هذه المخاطر والتحديات ليست مقتصرة على الجوانب المالية أو الاقتصادية. فقد خلص تقرير المخاطر العالمية الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي لعام 2017[8] إلى أنّه من بين أهم التغيرات الجذرية الخمس التي يشهدها العالم اليوم، هناك تغيران اثنان فقط اقتصاديان بطبيعتهما. وأشارت الدراسة الاستقصائية إلى أنّه وفقًا لآراء المشاركين فإن اتساع فجوة التفاوت في الدخل والثروات هو واحد من التوجّهات الرئيسية التي يجب مراقبتها توازيًا مع التطورات العالمية التي قد تحدث على مدى السنوات العشر القادمة. كما أشار التقرير إلى أن الشواغل (المخاوف) الاجتماعية التي تشمل تزايد الانقسام بين فئات المجتمع وإذكاء الشعور الوطني، تطرح تحديات صعبة ينبغي النظر فيها بصورة جدية، فضلاً عن تنامي الآراء حول النوع والتوجه الجنسي والعرق والتعددية الثقافية وحماية البيئة والتعاون الدولي.

وبينما تعتبر إدارة التغيير التكنولوجي المتسارع أحد أهم التحديات التي تواجهها أسواق العمل، تبرز الحاجة إلى تعزيز أنظمة التعاون الدولي كتحدٍ آخر لا بدّ لاقتصادات دول العالم من معالجته نظرًا للدور الرئيسي الذي تلعبه تلك الأنظمة في ضمان استمرارية الأعمال، بينما تندرج الأحوال الجوية المتطرفة والفشل في التخفيف من تغيرات المناخ والتكيف معها لحل المشاكل البيئية، على قائمة الشواغل العالمية.

دراسة الحالة
أوروبا تخوض إصلاحات عميقة

جلبت الأزمة التي اجتاحت الولايات المتحدة عام 2008 إلى أوروبا أسوأ أزمة مالية واقتصادية على مدى 80 عامًا، ومع ذلك، دفعت هذه الأزمة المنطقة إلى النظر بعمق في سياساتها والعمل على تنفيذ إصلاحات هيكلية هائلة، إلا أن الوضع المعقّد للاتحاد الأوروبي باعتباره حكومة إقليمية أضاف مشكلةً أخرى إلى قائمة المشاكل التي كانت تواجهها المنطقة في ذلك الوقت.

وتعود جذور تلك الأزمة إلى تراكم الديون المفرطة في جنوب أوروبا بسبب سهولة الحصول على الائتمان، وهي ظاهرة ترافقت مع انضمام عدد من البلدان إلى الاتحاد الأوروبي مقدمةً أدنى معدلات فائدة في التاريخ. فقد عمدت الشركات والأفراد إلى اقتراض الأموال والاستثمار في المنازل والسيارات والعطلات – وهي أشياء وأنشطة لم تدرّ أي دخل - مما أدى إلى تراكم ديون هائلة وصلت نسبتها إلى 300 % من إجمالي الناتج الاقتصادي في بلدان مثل فرنسا وإيطاليا وإسبانيا وإلى نحو 250% في اليونان.

الشكل: الديون الحكومية الأوروبية

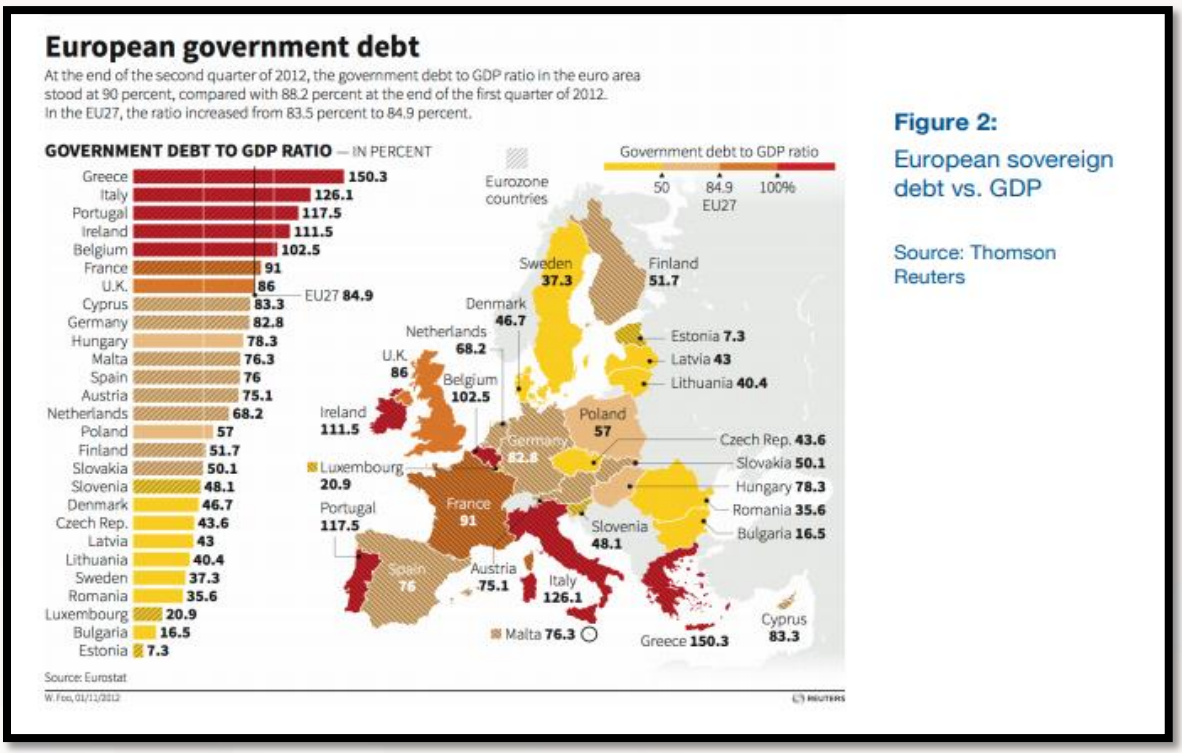

Figure 2:
European sovereign debt vs. GDP

Source: Thomson Reuters

مع تأثر العديد من البلدان في جنوب شرق أوروبا بشدة من جرّاء هذه الأزمة، سارعت مؤسسات التمويل الدولية مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي والبنك الأوروبي للإنشاء والتعمير والاتحاد الأوروبي إلى إنقاذ ثمانية بلدان في أوروبا الوسطى والشرقية والجنوبية الشرقية. وفي الفترة بين أكتوبر/ تشرين الأول 2008 ومايو/ أيار 2009، قدّمت تلك المؤسسات ما يقرب من 110 مليارات دولار أمريكي من الإقراض الطارئ إلى كل من رومانيا وصربيا وأوكرانيا وبيلاروسيا والمجر وبولندا والبوسنة والهرسك ولاتفيا لمساعدتها على مواجهة عواقب الأزمات الاقتصادية والمالية التي تعرضت لها[9].

لكن تحليلاً أجراه عدد من الباحثين في جامعة هارفارد، أشار إلى أنّ الأزمة المالية الأوروبية لا تقتصر على السياسة والضرائب والسيولة وأسعار الفائدة وعمليات الإنقاذ. فمع تدني نسب الأصوات المؤيدة لتقديم الدعم إلى الاتحاد الأوروبي بين البلدان التي تعاني أعلى معدلات البطالة، يتنامى لدى الشباب شعور قوي بالغربة والعزلة ضمن الأنظمة السياسية والاقتصادية. وقد رأى الباحثون أن تحفيز التوجّه نحو ريادة الأعمال المدفوعة بالابتكار من خلال الاستثمار من القمّة إلى القاعدة مع اتباع نهج ينطلق من القاعدة إلى القمّة، من شأنه أن يوفّر حلاً إيجابيًا للأزمة مع تناول الأعراض الأكثر عمقًا في الاقتصاد الإقليمي، في حين يمكن أيضًا أن يحوّل المؤسسات الأوروبية الراسخة إلى حاضنات للأفكار والأعمال التجارية المبتكرة[10].

الشكل:

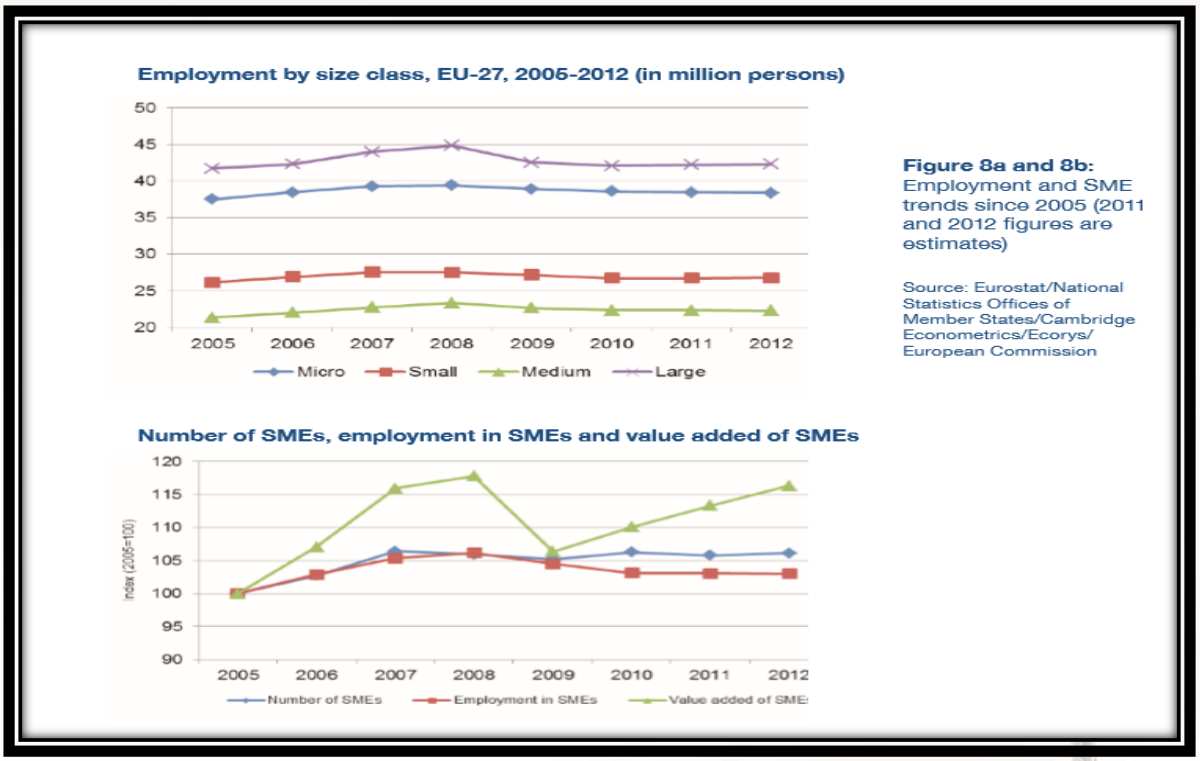

Figure 8a and 8b: Employment and SME trends since 2005 (2011 and 2012 figures are estimates)

Source: Eurostat/National Statistics Offices of Member States/Cambridge Econometrics/Ecorys/ European Commission

على مستوى السياسة، اتخذ الاتحاد الأوروبي ضمن إطار حكومته خمسة إجراءات[11] رئيسية استجابةً للأزمة المالية، **وتضمنت ما يلي:**

- تحسين الشؤون المالية العامة وزيادة القدرة التنافسية للبلدان المتضررة من الأزمة

- تشديد السياسات الضريبية والحوكمة الاقتصادية من خلال إنفاذ ميثاق الاستقرار والنمو وإصدار توصيات خاصة بكل بلد

- إنشاء "الآلية الأوروبية لتحقيق الاستقرار"، وسابقتها "المرفق الأوروبي لتحقيق الاستقرار المالي"، والتي عملت على جمع الأموال اللازمة في أسواق رأس المال من خلال السندات ذات التصنيف العالي

- قام البنك المركزي الأوروبي بتوسيع حجم ميزانيته العمومية لتشمل بنوكًا أخرى مثل نظام الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي (FED) وبنك اليابان وبنك إنجلترا، وقدّم سيولة غير محدودة للبنوك، كما بدأ برنامجًا لشراء السندات لتفادي انخفاض التضخم، الأمر الذي سهّل على البنوك تقديم القروض ورفع معنويات المستثمرين.

- إنشاء "الاتحاد المصرفي" واستحداث العديد من المؤسسات المتخصصة في رصد المخاطر التحوطية الكلية والإشراف على البنوك وأسواق الأوراق المالية وشركات التأمين.

يعمل الاتحاد الأوروبي الآن على رسم آفاقه المستقبلية استنادًا إلى ثلاث مبادرات رئيسية هي: استكمال إنشاء "الاتحاد المصرفي"؛ وبناء "اتحاد لأسواق رأس المال" أكثر عمقًا وترابطًا؛ وتعزيز دور "الاتحاد الاقتصادي والنقدي" ليكون أقوى وأكثر ثباتًا على مدى السنوات العشر القادمة.

الشكل 3 : المبادرات الرئيسية الثلاث التي ستعمل على رسم المستقبل الاقتصادي لأوروبا

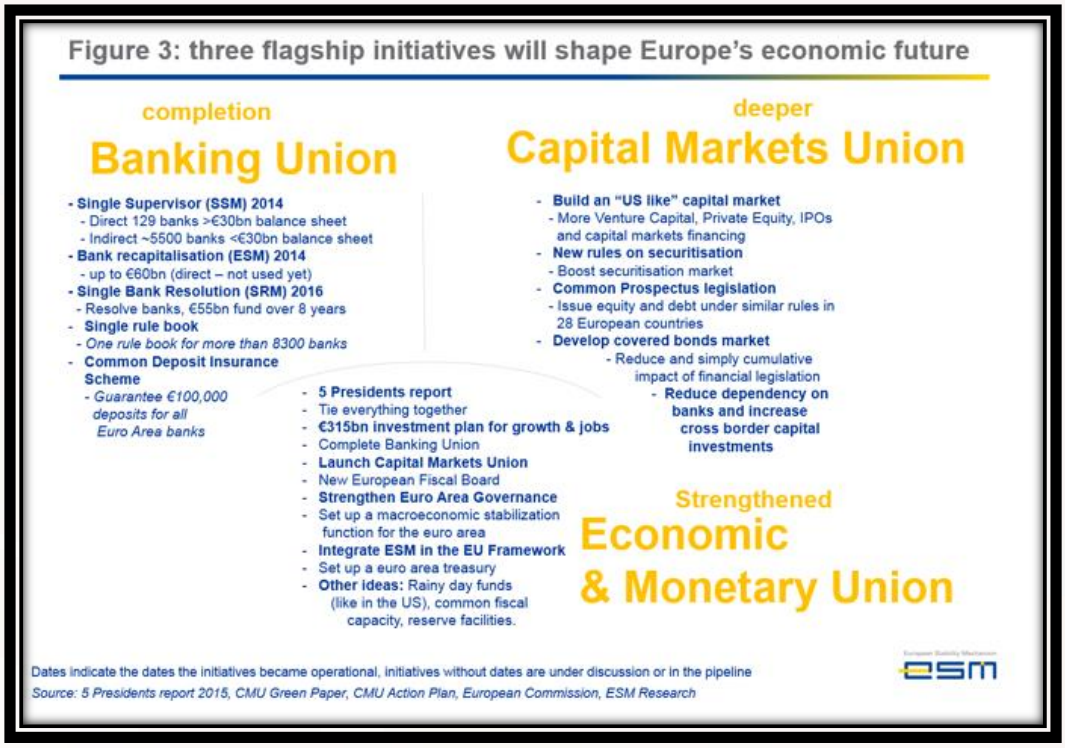

بدوره، أشار كالين أنيف جانسي، الأمين العام لـ "الآلية الأوروبية لتحقيق الاستقرار" إلى أنّ الأزمة قد خدمت مصالح الدول الأوروبية وأن أوروبا تعتبرها فرصة لخوض إصلاحات هائلة في النظام، مضيفًا أنه من الأهمية بمكان ألا "تنحرف أوروبا عن هذا الطريق وأن تواصل العمل على الاستفادة من أي أزمة وتحويلها إلى صالحها مثل مواجهة أزمة الهجرة من خلال تحويلها إلى فرص جديدة".[12]

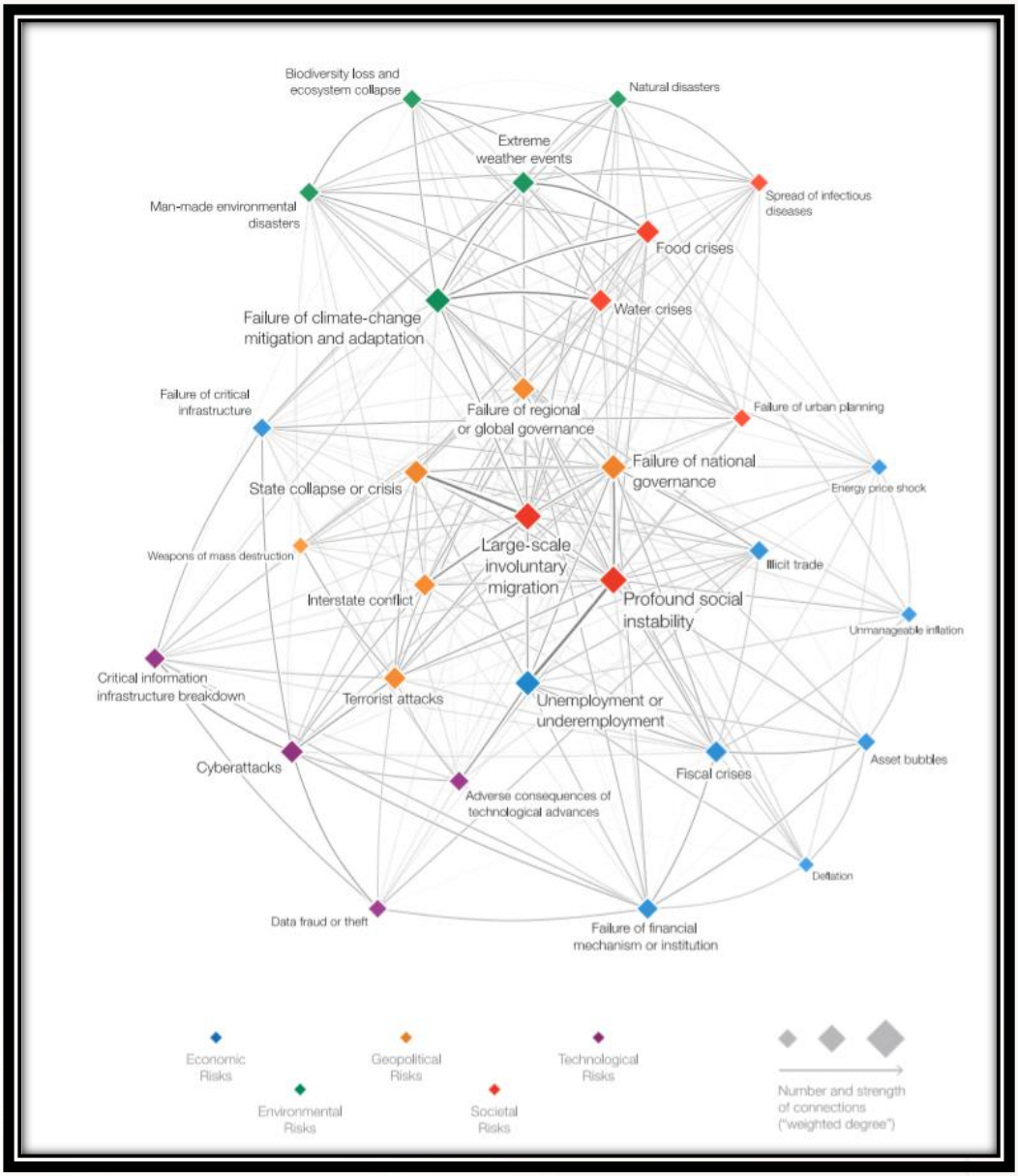

المصدر: المنتدى الاقتصادي العالمي

تعزيز الاقتصاد الوطني في دولة الإمارات العربية المتحدة

لم تكن دولة الإمارات العربية المتحدة معروفة للمجتمع الاقتصادي العالمي منذ أقل من نصف قرن. واعتمدت البلاد على مر العقود بشكل أساسي على تجارة اللؤلؤ والتجارة البحرية والأنشطة الزراعية والثروة الحيوانية، والصناعة التقليدية للحفاظ على اقتصاد الكفاف.

بدأ أول عقد حقيقي للتنمية في دولة الإمارات العربية المتحدة في أوائل سبعينيات القرن العشرين مع تشكيل الاتحاد وازدهار إنتاج النفط والتصدير اللاحق الذي تزامن مع فترة ارتفاع كبير في أسعار النفط العالمية. وفي الوقت الذي واجه فيه العالم معدلات متقلبة بلغت ذروتها مستوى 35 دولاراً للبرميل الواحد (أي ما يعادل 104 دولارات للبرميل في عام 2017 عند تعديله للتضخم) في عام 1980، استغلت دولة الإمارات العربية المتحدة الفرصة لتحقيق تنمية اقتصادية ضخمة في غضون فترة قصيرة من الزمن والتي امتدت منذ العام 1973 حتى 1982[1].

وبفضل عائدات النفط الكبيرة التي اكتسبتها بسرعة، تمكنت دولة الإمارات العربية المتحدة من تجاوز عائق تراكم رأس المال الكافي لدفع عجلة التنمية الاقتصادية الرئيسية. وبالاعتماد على قطاع النفط والغاز باعتباره ركيزة الاقتصاد، استثمرت الدولة بشكل كبير في البنية التحتية المادية والاجتماعية. وأدى تطوّر الأنشطة التنموية إلى تدفق أعداد مرتفعة من العمالة الوافدة الداعمة. وبذلك جذبت الإمارات العربية المتحدة أخيراً انتباه العالم إلى إمكاناتها التجارية والاقتصادية الهائلة.

ومع ذلك، فإن وفرة النفط العالمية التي بدأت في أوائل ثمانينيات القرن الماضي قلّلت من وتيرة النمو المتسارعة في دولة الإمارات. فقد انخفضت الأسعار إلى أقل من 10 دولارات أمريكية (60 دولارًا أمريكيًا للبرميل الواحد وفقًا لأسعار 2017) في عام 1986[2]، مما دفع المجلس الوطني الاتحادي إلى دعوة الحكومة إلى تكثيف الجهود على مستوى البلاد لتنويع الاقتصاد بعيداً عن النفط. وقد تبين أن التراجع في أسعار النفط كان حدثًا ذا آثار إيجابية بالنسبة لدولة الإمارات، حيث دفعت الدولة إلى زيادة تركيزها على التنويع الاقتصادي. وقد استغل الوالد المؤسس الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان، طيب الله ثراه، والذي كان من الداعمين لسياسة تنويع القاعدة الاقتصادية على الرغم من الثروة النفطية في الدولة، الفرصة لتعزيز دور التنويع الاقتصادي في استراتيجية التنمية الشاملة التي تتبناها دولة الإمارات.

إن تحوّل دولة الإمارات العربية المتحدة إلى أحد أكبر منتجي النفط في العام، جنبًا إلى جنب مع نجاحها في رعاية قطاعاتها غير النفطية، في ظل قيادتها الريادية الطموحة، جعلا منها ثاني أكبر اقتصاد في الشرق الأوسط وواحداً من أكثر الاقتصادات انفتاحًا في العالم.

---

[1] https://www.uaeinteract.com/uaeint_misc/pdf/perspectives/12.pdf

[2] https://en.wikipedia.org/wiki/1980s_oil_glut

هيكلية الاقتصاد

على الرغم من أن الإمارات لا تزال تعتمد بشكل كبير على الدخل النفطي، إلا أنها تتمتع بأكبر اقتصاد متنوع في منطقة مجلس التعاون الخليجي. ويستأثر القطاع غير النفطي حاليا بحوالي 70% من الناتج المحلي الإجمالي الوطني، ويتوقع أن يرتفع الرقم إلى 80% بحلول عام 2021.

لكل إمارة من الإمارات السبع في الدولة ظروف وأولويات اقتصادية مختلفة، على الرغم من أنها تلتزم جميعها باستراتيجية التنمية الشاملة لرؤية الإمارات 2021. وبينما تحتفظ أبوظبي بمعظم احتياطيات البلاد من النفط والغاز وتدير معظم المدخرات الوطنية، فإن إمارة دبي هي المركز التجاري في الدولة. وتستمر إمارتا أبوظبي ودبي في دفع النمو الاقتصادي المحلي إلى حد كبير، حيث تجتذب دبي استثمارات أجنبية ضخمة في الوقت الذي تستعد فيه لاستضافة معرض إكسبو 2020 ، بينما تنفق أبوظبي المزيد من الأموال في أعمال البنية التحتية، وقد تخطى اقتصاد هاتين الإمارتين دول الخليج الأخرى[3].

المؤشرات الاقتصادية والمالية

تؤكّد المؤشرات الاقتصادية الرئيسية لدولة الإمارات العربية المتحدة خلال العام 2018 قدرتها على التكيّف مع الأزمات المالية ومع التحولات الاجتماعية والاقتصادية:

المؤشرات الأساسية	2014	2015	2016	2017	2018
الناتج المحلي الإجمالي (مليار دولار)	401.96	370.30	371.35	407.21	435.70
الناتج المحلي الإجمالي (الأسعار الثابتة، التغير السنوي %)	3.1	3.8	3	1.3	3.4
نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (دولار أمريكي)	43.213	38.650	37.678	40.162	41.772
نسبة إجمالي الدين الحكومي العام من الناتج المحلي الإجمالي	15.6	18.1	19.3	19.3	19.0
نسبة التضخم	2.3	4.1	1.8	2.8	3.7
الحساب الجاري (مليار دولار)	40.33	12.31	8.7	8.78	16.97
الحساب الجاري (% من الناتج الإجمالي المحلي	10.0	3.3	2.4	3.5	3.9

تظهر تصنيفات الإمارات العربية المتحدة على مختلف المؤشرات الاقتصادية العالمية نجاح الجهود المبذولة على الصعيد الوطني لتسريع عملية التنويع، وخلق بيئة أعمال واستثمارية لا نظير لها، وتعزيز الاقتصاد القائم على المعرفة:

المؤشر	الترتيب العالمي
الانفتاح الاقتصادي	المرتبة الثالثة
بيئة الأعمال والبنية التحتية والتقدم التكنولوجي	المرتبة الرابعة
مؤشر الجاهزية العالمية	المرتبة الخامسة
مؤشر الجاهزية للتغيير	المرتبة الخامسة
مؤشر التنافسية العالمية	المرتبة السابع عشرة

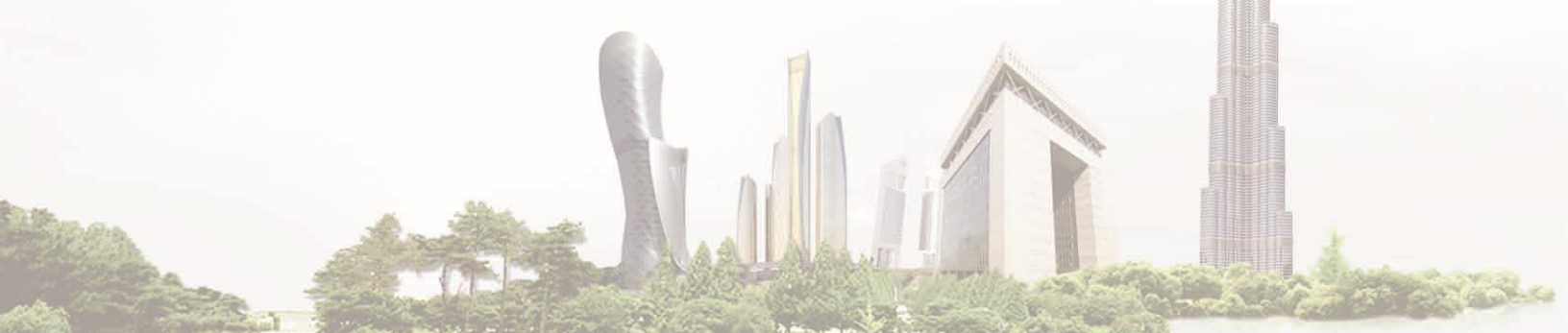

يشير المستوى المرتفع للنشاط الاقتصادي في الفترة التي تسبق استضافة إمارة دبي لأول مرة في الشرق الأوسط لمعرض إكسبو العالمي في عام 2020 إلى النمو المستدام لدولة الإمارات العربية المتحدة. ومن المتوقع أن يستقطب معرض إكسبو 2020 أكثر من 25 مليون زائر من جميع أنحاء العالم ويجمع استثمارات أجنبية تتراوح ما بين 100و150 مليار دولار في عدد من القطاعات مثل قطاع التجزئة والعقارات والسياحة والتعليم.[4]ومع اقتراب الحدث الأكبر، ستستفيد دولة الإمارات العربية المتحدة من فرص تعزيز العلاقات الدولية، وتمويل المشاريع الضخمة الجديدة، والسعي إلى أسواق عالمية جديدة.

السياسات الاقتصادية

تشكل السياسات الاقتصادية السليمة لدولة الإمارات الأساس لمستقبلها الاقتصادي المزدهر، حيث تركّز معظم سياساتها الأخيرة في هذا الشأن على الإصلاحات والتحسينات الاقتصادية بهدف تسهيل عملية الانتقال إلى مرحلة ما بعد النفط. وتعكف وزارة الاقتصاد في دولة الإمارات العربية المتحدة حاليًا على وضع وتطوير مختلف القوانين المتعلقة بالاستثمارات الأجنبية، وتنظيم الصناعة، وحماية الملكية الصناعية والتصاميم الصناعية، والمعاملات التجارية، والتحكيم، بغية تعزيز الإنتاجية الاقتصادية وتوسيع مساهمات القطاعات غير النفطية.

وساهمت السياسات الاقتصادية والمالية المعمول بها منذ العام 2015[1] في تحسين قدرة الدولة على مواجهة الضغوطات الاقتصادية العالمية، ومكنتها من الحفاظ على استقرارها المالي والنقدي وتعزيز مستويات النمو. ويشمل ذلك جهود ضبط الأوضاع المالية التي نجم عنها زيادة في رسوم استهلاك الكهرباء والمياه ورفع الدعم عن الوقود وغيرها من الأمور. ومن المقرر طرح المزيد من السياسات والإصلاحات الهيكلية من أجل تعزيز بيئة الأعمال وتحسين إمكانية الحصول على الائتمان وتحديث سوق العمل.

وفي شهر نوفمبر من العام 2017، اعتمد مجلس الوزراء في دولة الإمارات على الميزانية الاتحادية للعام الجاري والتي اقترحت زيادة بنسبة 5.6% في حجم الإنفاق لتعزيز نمو القطاعات غير النفطية. وعلى الرغم من أن هذه الزيادة لا تمثل سوى جزء يسير من إجمالي الإنفاق الحكومي، إلا أن الميزانية توفّر مقياساً جيداً للاتجاه العام لسياسة الدولة المالية.

كما يجري حالياً العمل على وضع تدابير معدلة للسياسة الاقتصادية من أجل مزامنة الاستثمارات فيما بين الإمارات السبع، وتشجيع الاستثمار الأجنبي خارج المناطق الحرة، وتعزيز المنافسة. ومن شأن ذلك أن يخدم هدف الحكومة المتمثل في تحفيز النمو الاقتصادي المتنوع والقائم على المعرفة.

ويعدّ فرض ضريبة القيمة المضافة بمقدار 5% بمثابة إصلاح اقتصادي سيؤدي إلى ارتفاع طفيف في الأسعار ونسبة التضخم، لكنه سيسهم بنسبة من 1.5 إلى 2% من الناتج المحلي الإجمالي[2]، حيث تجسد هذه الضريبة التزام دولة الإمارات بتبني سياسات أكثر نشاطاً لتعزيز الاقتصاد. ويقدّر معالي مبارك راشد المنصوري، محافظ مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي، أن تحقق الحكومة نمواً بنسبة 1.6% من الناتج المحلي الإجمالي خلال السنة الأولى جراء تطبيق ضريبة القيمة المضافة[3].

التنمية الاقتصادية

نجحت دولة الإمارات في الحفاظ على مستويات النمو خلال الفترة من 2010 إلى 2015 بالاستناد إلى بيانات القيمة الحقيقية للناتج المحلي الإجمالي لهذه الفترة (وفقاً للأسعار الثابتة للعام 2010). وتجاوز متوسط نمو الناتج المحلي الإجمالي 4.6% في الفترة من 2011 إلى 2016، أي بما يفوق المتوسط العالمي، وذلك بفضل الأنشطة الاقتصادية غير النفطية بشكل رئيسي[4]. وتمكنت الدولة من تحقيق ذلك في خضم انخفاض أسعار النفط، وتباطؤ النمو في العديد من الاقتصادات المتقدمة والصاعدة، وزيادة طفيفة لم تتجاوز 1.7% في حجم التجارة العالمية[5].

ويؤكّد صندوق النقد الدولي أنّ اقتصاد دولة الإمارات تمكن نسبياً من تجاوز صدمة النفط بعد العام 2014، حيث كانت الاحتياطات المالية والأسس المصرفية السليمة وسمعة الدولة على المستوى العالمي ملاذاً آمناً، فضلاً عن مناخها الملائم للأعمال التجارية ومصادر الدخل المتنوعة فيها، التي كانت بمثابة عوامل مساعدة في ذلك[6]. وتوقع صندوق النقد الدولي استدامة النمو الاقتصادي في دولة الإمارات في ظل التوقعات الإيجابية للتجارة العالمية وتسهيلات ضبط الأوضاع المالية في الدولة وتسريع الاستثمار ضمن المحركات الاقتصادية الرئيسية مثل معرض إكسبو 2020.

ويتوقع خبراء "فوكس إيكونوميكس" (Focus Economics) نمواً بنسبة 2.9% خلال العام 2018 و3.1% في العام 2019[8].

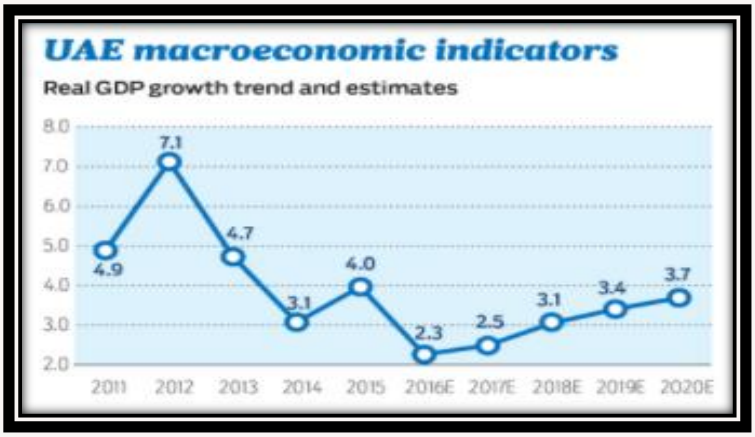

المصدر: صندوق النقد الدولي، مركز الإحصاء-أبوظبي، دائرة التنمية الاقتصادية أبوظبي

الجاهزية للتغيير

صنف مؤشر جاهزية الدول للتغيير 2017 والذي تصدره شركة "كيه. بي. أم. جي" (KPMG)، دولة الإمارات في صدارة دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا فيما يتعلق بجاهزيتها للتغيير والثالثة عالمياً من بين 136 دولة، بعد كل من سويسرا والسويد على التوالي. كما تصدرت دولة الإمارات دول العالم من حيث القدرة المؤسسية والتي يتم قياسها بحسب سوق العمل والتنوع الاقتصادي والانفتاح والابتكار والبحث والتطوير وبيئة الأعمال والقطاع المالي والبنية التحتية للنقل والمرافق واستدامة المشاريع والقطاع غير الرسمي والبنية التحتية للتكنولوجيا[9].

وفيما يتعلق بالقدرات الحكومية، احتلت دولة الإمارات المرتبة الثانية بعد أن حصلت على درجات عالية فيما يتعلق بالإطار الاقتصادي الكلي، والإدارة العامّة وعلاقات الأعمال، والقوانين، والميزانية والقطاع المالي، وسيادة القانون، والتخطيط الحكومي الاستراتيجي واستشراف الآفاق، والبيئة والاستدامة، والأمن الغذائي والطاقة، وحقوق ملكية الأراضي، والأمن. كما احتلت دولة الإمارات المرتبة 17 بالنسبة لقدرة الشعب والمجتمع المدني، استناداً إلى العديد من العوامل مثل رأس المال البشري، وريادة الأعمال، والمجتمع المدني، وشبكات الأمان الاجتماعية، واستخدام التكنولوجيا، والمجتمع المدني وشمولية النمو وغيرها.

وعلاوة على ذلك، أشار "تقرير إنسايت 2018" الصادر عن منتدى الاقتصاد العالمي تحت عنوان "الجاهزية لمستقبل الإنتاج لعام 2018" (Readiness for the Future of Production Report 2018) إلى أن دولة الإمارات قد يكون لديها "بنية إنتاجية" محدودة في الوقت الحالي، لكن جهودها في مجال التنويع الاقتصادي تجعلها من بين الاقتصادات ذات الإمكانات العالية من حيث الجاهزية للإنتاج. وتستهدف دولة الإمارات زيادة حصة التصنيع في الناتج المحلي الإجمالي إلى 25% بحلول العام 2025.

وأورد التقرير: "تحضر دولة الإمارات جيداً للمستقبل كونها تأتي في صدارة الدول من حيث محركات الإنتاج، باستثناء الموارد المستدامة. وينبغي على الدولة التركيز على تحسين ممارسات الاستدامة ومواصلة الاستثمار في كافة محركات الإنتاج. وبالنظر إلى أن دولة الإمارات لديها عدد قليل نسبياً من العمال ضمن قطاع التصنيع في الوقت الحالي، فإنه من المهم لها تطوير مجموعة مناسبة من القوة العاملة للاستفادة من التحول الجاري ضمن القطاع الإنتاجي[10]."

كما احتل القطاع الخاص ومعظم الأعمال التجارية في دولة الإمارات مرتبة عالية من حيث تطبيق ممارسات إدارة المخاطر بناءً على دراسة أجرتها جمعية المدققين الداخليين في الإمارات. وكشفت الدراسة الصادرة تحت عنوان "ممارسات إدارة المخاطر ودور التدقيق الداخلي: وجهة نظر دولة الإمارات حول المؤسسات غير المالية"، أن 77% ممن استطلعت آراؤهم قد طبقوا برنامجاً لإدارة المخاطر إما بشكل كلي أو جزئي، في حين أن 14% من المؤسسات تنظر في إنشاء برنامج رسمي لإدارة المخاطر في المستقبل على الرغم من أنها لا تملك حالياً أي برنامج رسمي لإدارة المخاطر.

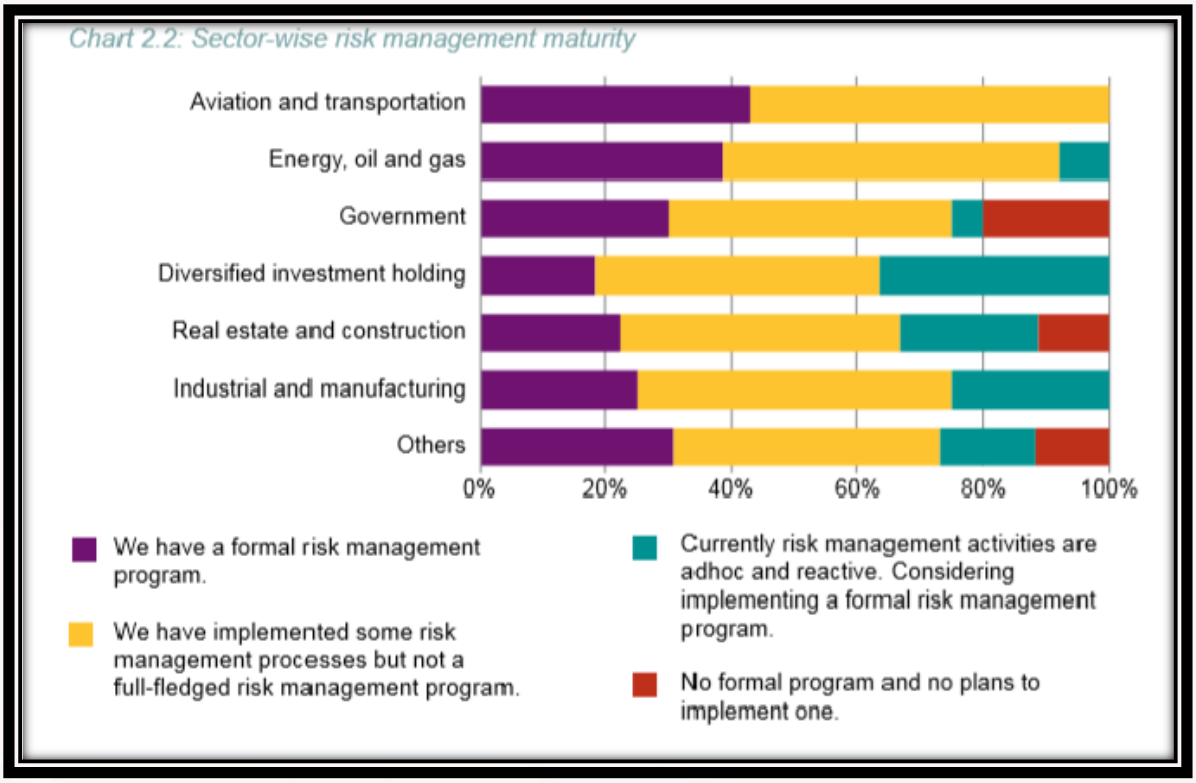

المصدر: جمعية المدققين الداخليين في الإمارات

توقعات طويلة الأمد: الاقتصاد العالمي والإمارات العربية المتحدة

توقّعت شركة برايس ووترهاوس كوبرز (PwC) الاستشارية بأنّ 32 من أكبر الاقتصادات في العالم – والتي تمثل حوالي 85 بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي العالمي – يمكن أن يتضاعف حجمها بحلول سنة 2050، مدفوعةً بزيادة الانتاجية المدعومة بدورها من الابتكار التكنولوجي.[1] كما توقع التقرير ذاته ما يلي:

- من المتوقع أن تصبح الاقتصادات الناشئة مثل الصين والهند وإندونيسيا من ضمن الـ6 اقتصادات الكبرى في العالم بحلول عام 2050.
- قد تتراجع الولايات المتحدة الأمريكية إلى المركز الثالث في ترتيب الناتج المحلي الإجمالي العالمي، بينما يمكن أن تتراجع المملكة المتحدة إلى المركز العاشر بحلول عام 2050.
- لم تعد فرنسا قادرة على أن تحافظ على مركزها بين أفضل 10 دول في العالم، في حين أن إيطاليا لا تزال في طريقها إلى خسارة مركزها بين لائحة أفضل 20 دولة.
- يمكن أن تتفوق الأسواق الحديثة مثل المكسيك وتركيا وفييتنام على الاقتصادات الرائدة في العالم.

ويتجه مستقبل الإمارات العربية المتحدة نحو اقتصاد ما بعد النفط، وجهود الحكومة واضحة في هذا الشأن من خلال السياسات المعتمدة ومشاريع التطوير الجديدة.

وذكر تقرير مشترك لمعهد المحاسبين القانونيين في إنجلترا وويلز (ICAEW) و "أوكسفورد إيكونوميكس - Oxford Economics"، أن دولة الإمارات العربية المتحدة ستسجل نمواً متسارعاً في العام 2018 يصل إلى 3.6 بالمئة مقارنة مع 1.7 بالمئة في العام 2017. وسيحافظ هذا المعدل على النمو في العام 2019 ليسجل 3.6 بالمئة. وتأتي هذا الأرقام متطابقة مع توقعات صندوق النقد الدولي، الذي أفاد بأن اقتصاد دولة الإمارات العربية المتحدة في طريقة لتحقيق نمو بنسبة 3.4 بالمئة في العام 2018. [2]

التوقعات الاقتصادية لدولة الإمارات العربية المتحدة خلال الأعوام 2018-2020

نظرة عامة	القيمة الفعلية	الربع الأول 2018	الربع الثاني 2018	الربع الثالث 2018	الربع الأخير 2018	2020	
معدل البطالة	3.69	4.8	4.8	3.6	4.8	4.9	بالمئة
معدل التضخم	1.70	2.3	3.1	3.3	3.3	3.4	بالمئة
سعر الفائدة	2.00	2.25	2.25	2.25	2.5	3	بالمئة
الميزان التجاري	250900.00	350000	350000	250978	350000	580000	درهم إماراتي
نسبة الدين الحكومي من الناتج المحلي الإجمالي	19.10	20.6	20.6	17.9	20.6	22.32	بالمئة

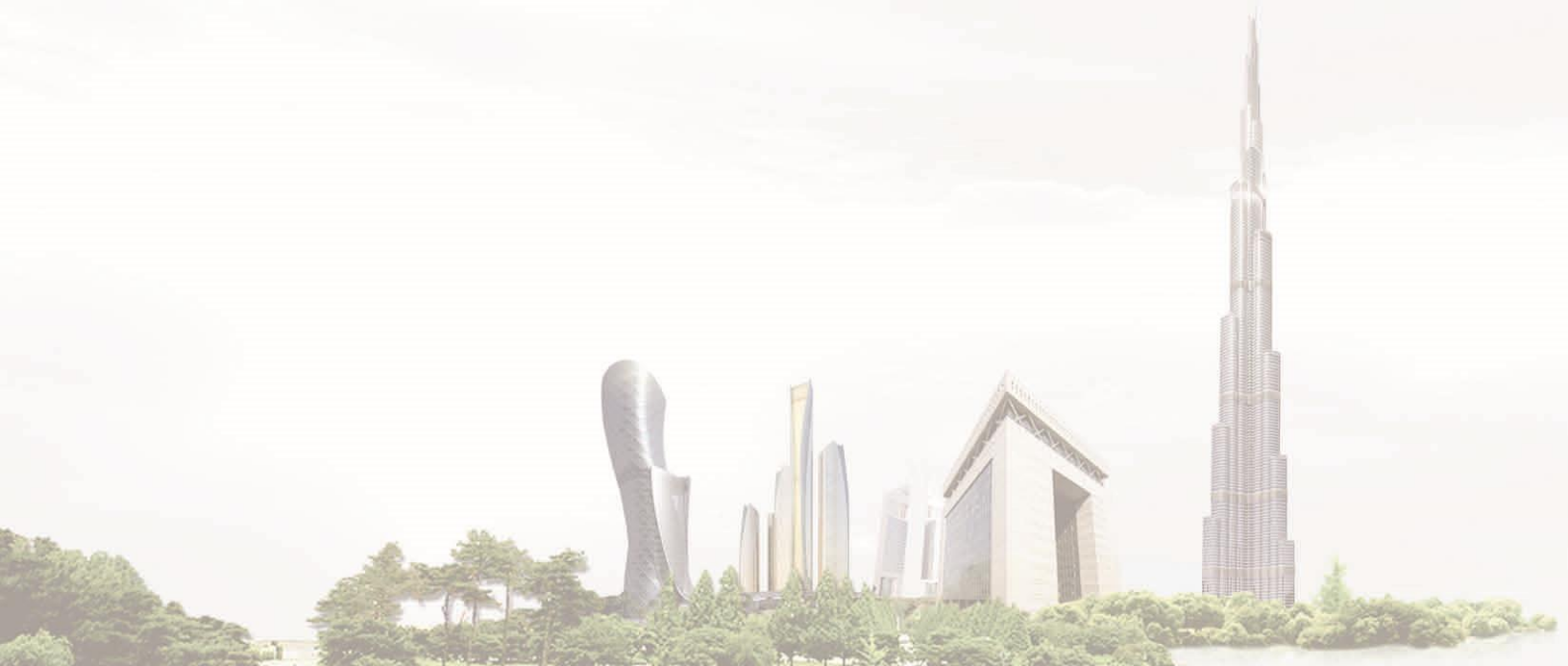

الناتج المحلي الإجمالي	القيمة الفعلية	الربع الأول 2018	الربع الثاني 2018	الربع الثالث 2018	الربع الأخير 2018	2020
معدل النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي	3.0 بالمئة	3.9	3.9	3.9	3.9	4.3
الناتج المحلي الإجمالي	348.74 مليار دولار	390	390	342	390	425
الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة	1391127.36 مليون درهم	1223405	1223405	1431795	1223405	1325596
تكوين رأس المال الثابت	296297.26 مليون درهم	375000	375000	375000	375000	430000
نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي	40864.20 دولار أمريكي	41100	41100	42015	41100	43100
نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي (وفقًا لتعادل القوة الشرائية)	67133.10 دولار أمريكي	74800	74800	68941	74800	80300

المصدر: تريدينغ إيكونوميكس Trading Economics

من الأسواق النفطية إلى غير النفطية

لقد أصبح بناء اقتصاد ما بعد النفط موضوعًا مكررًا وذا أهمية عالية في دول مجلس التعاون الخليجي، وتحديدًا دولة الإمارات. ويشير معهد التمويل الدولي إلى أن الاقتصاد المتنوع والبنية التحتية المتطوّرة، والاستقرار السياسي وتدفق الاستثمارات الأجنبية الكبيرة، كلها عوامل ساعدت اقتصاد دولة الإمارات على مواجهة الركود في أسعار النفط. [3]

كما قدر البنك المركزي الإماراتي أن ينمو القطاع غير النفطي في الدولة بنسبة 3.1 بالمئة في العام 2017، ليرتفع في سنة 2018 إلى 3.5 بالمئة.[4] ويضيف مدير قسم الشرق الأوسط وآسيا الوسطى في صندوق النقد الدولي أن جهود التنويع التي تقودها إمارتي دبي وأبوظبي، والسعي إلى الإصلاحات الهيكلية، كلها عوامل تؤثر في اقتصاد الإمارات في العام الجاري وما بعده.[5] ويتوسع القطاع غير النفطي في الإمارتين البارزتين في الدولة بنفس المعدل الذي يبلغ 3 بالمئة.

وتوقّع البنك الدولي أن يصل نمو القطاع غير النفطي في دولة الإمارات إلى نهاية قوية في عام 2017، ضمن حدود إنتاج النفط المتاحة من أوبك. وعلى المدى المتوسط، تتوقع المنظمة أن تزداد الحركة الاقتصادية مع استقرار أسعار النفط، وتكتسب التجارة العالمية زخماً، وتتراجع وتيرة ضبط أوضاع المالية العامة، وينخفض هذا التفاؤل مع احتمال انخفاض أسعار النفط من جهة وتقييد التمويل العالمي من جهة أخرى.

وأشار التقرير إلى أنّ هناك العديد من المخاطر السلبية التي تشمل انخفاض أسعار النفط وتشديد الشروط المالية العالمية. وتشير التقديرات إلى أن النمو غير النفطي كانت مرنة في عام 2017 ، في حين أن تخفيضات إنتاج النفط الممنوحة من قبل أوبك تحد من نمو النفط. ومع ذلك، وفي ظل الثبات في أسعار النفط على المدى المتوسط، من المتوقع أن يسهم انتعاش التجارة العالمية وتخفيف سياسات الضبط المالي في تعزيز النشاط الاقتصادي، خاصة مع تزايد الاستثمارات قبل معرض إكسبو الدولي 2020. ويواجه هذا الارتداد العديد من المخاطر السلبية بما في ذلك انخفاض أسعار النفط، وتشديد الشروط المالية العالمية ".[6]

وستلعب القطاعات النامية الجديدة، والتي تشمل الصحة، التعليم، الرعاية الاجتماعية، البنية التحتية، التجارة، النقل، اللوجستية، الطاقة البديلة والمتجددة، تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، السياحة، الألمنيوم، البتروكيماويات، التعدين، الحديد والصلب، والطيران، دوراً رئيساً في التحرك نحو زيادة مستويات التنوع الاقتصادي، مع المساعدة أيضاً على الانتقال إلى اقتصاد قائم على المعرفة والمدعوم بالإبداع والابتكار.

الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI)

ارتفعت الاستثمارات الأجنبية المباشرة في دولة الإمارات العربية المتحدة بنسبة 10 % في عام 2016 بقيمة 9 مليارات دولار أمريكي (أي ما يقارب 33 مليار درهم إماراتي)، حيث تدفقت الاستثمارات في قطاعات مختلفة ومن المتوقع أن يتم استقطاب المزيد من الاستثمارات خلال السنوات المقبلة، بالإضافة إلى استمرار نمو المشاريع الكبرى. وتتبوأ دولة الإمارات المركز الـ 13 عالمياً فيما يتعلق بجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

ومن المتوقع أن تنمو الاستثمارات الأجنبية المباشرة بنحو 50 مليار درهم إماراتي بحلول العام 2020، وذلك وفقًا لنماذج الاقتصاد القياسي في موقع "تريدينج إكنوميكس". ومن المتوقع عند استضافة معرض إكسبو 2020، أنّ تستقطب دولة الإمارات العديد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة والتي ستصل إلى ما بين الـ 100 و150 مليار دولار أمريكي في إمارة دبي على وجه الخصوص والإمارات بشكل عام، حيث سيتم ضخ هذه الاستثمارات في عدد من القطاعات الحيوية، أبرزها العقارات والسياحة والتجزئة والتعليم.

التجارة	الفعلي	الربع الأول 2018/	الربع الثاني 2018/	الربع الثالث 2018/	الربع الرابع 2018/	2020
الميزان التجاري	250.900.00 مليون درهم إماراتي	350.000	350.000	250.978	350.000	580.000
إجمالي الصادرات	1.096.700.00 مليون درهم إماراتي	1.390.000	1.390.000	1.054.406	1.390.000	1.680.000
إجمالي الواردات	8.458.00.00 مليون درهم إماراتي	1.040.000	1.040.000	830.870	1.040.000	1.100.000
الحساب الجاري	42400.00 مليون درهم إماراتي	87900	87900	25606	87900	138900
نسبة الحساب الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي	%3.10	5	5	6.21	5	6.8
احتياطات الذهب	7.53 طن	9	9	7.14	9	12
إنتاج النفط الخام	2900.00 BBL/D/1K	2872	2839	2808	2820	2920
مؤشر السياحة	0.21	1	1	0.28	1	1.9
مبيعات الأسلحة	12.00 مليون درهم إماراتي	49	49	18.22	49	52
الاستثمار الأجنبي المباشر	33000.00 مليون درهم إماراتي	38748	38748	28725	38748	50000

المصدر: موقع "تريدينج إكنوميكس"

قطاعات النمو الرئيسية

السياحة

لعب القطاع السياحي دورًا كبيرًا في مسيرة نجاح التنويع الاقتصادي للدولة. وسجلت فنادق إمارة أبوظبي والتي يبلغ عددها 156 فندقًا أفضل النتائج فيما يتعلق بعدد الزوار في عام 2014، بينما سجلت فنادق إمارة دبي البالغ عددها قرابة 634 فندقًا نتائج ملحوظة في عدد الزوار. أما الإمارات الأخرى فسجلت نسبًا جيّدة بدورها. كما ساهم طيران الإمارات والاتحاد والتطوير المستمر للبنية التحتية لقطاع الطيران، في لعب دور رئيسي في تعزيز قطاع السياحة والإسهام في نمو الاقتصاد الوطني بشكل كبير. وتتوقع إمارة دبي أن يساهم قطاع الطيران بنسبة تصل إلى 32% من الناتج المحلي الإجمالي للإمارة بحلول العام 2020. كما ساهم قطاع السياحة والسفر بنسبة 12.1 من الناتج المحلي الإجمالي لدولة الإمارات في عام 2016 (أي بقيمة 43,3 مليار دولار أمريكي). وأظهرت تحليلات غرفة تجارة وصناعة دبي أن الإنفاق في قطاع السياحة والسفر بالدولة سيزداد بشكل كبير، حيث من المتوقع أن يسجل هذا القطاع 56 مليار دولار أمريكي بحلول العام 2022.

الزراعة

يمثل قطاع الزراعة وخاصةً مع قلّة الأراضي الزراعية ومصادر المياه، أحد أبرز التحديات الرئيسية التي استطاعت دولة الإمارات مواجهتها. فقد أحرز القطاع الزراعي نموًا ملحوظًا في ظل الجهود الحثيثة التي بذلتها الحكومة لزيادة الإنتاج في القطاع. ووصل عدد المزارع في الدولة عام 1971 إلى 4,000 ولكن مع حلول العام وصل عدد المزارع إلى 35,704 على مساحة 105,257 هكتارًا.

كما زاد معدل الإنتاج في المحاصيل الزراعية المحلية، بالإضافة إلى ارتفاع إنتاج محاصيل الخضراوات الطازجة بشكل مستمر، والذي شهد زيادة ضخمة في عام 2014 بلغت 162.3 في المئة، تلاها محصول الذرة والذي وصل إلى 42.9 في المئة.

ومع ارتفاع الكثافة السكانية ونمو الاقتصاد الوطني، فمن المتوقع أن يزداد الطلب على الغذاء، لذلك يعدّ الأمن الغذائي إحدى أهم الأولويات التي تضعها حكومة دولة الإمارات في مقدّمة أهدافها. وتعمل الدولة الآن على تطوير تقنيات جديدة تهدف إلى زيادة مصادر المياه لتلبية متطلبات إنتاج الغذاء.

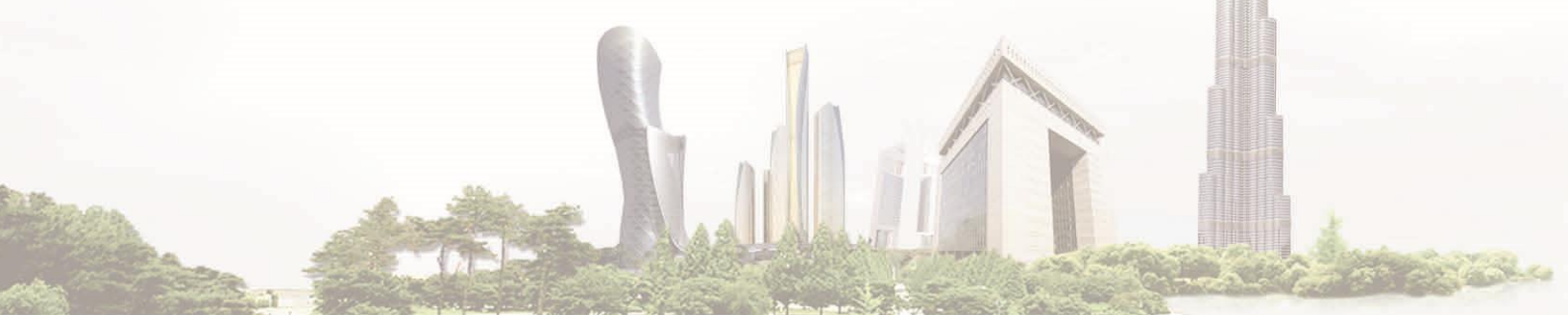

ولقد أكّد معالي الدكتور ثاني أحمد الزيودي، وزير التغير المناخي والبيئة في دولة الإمارات العربية المتحدة ضرورة تعزيز الإنتاج المحلي في الدولة وذلك في ظل نمو الطلب على المواد الغذائية الذي تصل نسبته سنوياً إلى أكثر من 12 في المئة، كما يتم استيراد حوالي 64 في المئة من المواد الغذائية سنوياً.

ومن ناحيةً أخرى، يزداد معدل المزارع العضوية بشكل كبير، فضلاً عن أن 87% من المزارع التجارية تستخدم تقنية الزراعة المائية "الهيدروبونيك". وتتمتع الدولة بإمكانيات وقدرات كبيرة على الرغم من قلّة المصادر، ما يشكل تحدياً عالمياً بالنسبة للدولة، لذلك من المهم أن يتم ضخ المزيد من الاستثمارات في هذا القطاع، كونها قد تساهم بشكلٍ كبير في تنمية الاقتصادالوطني.

وبلغت قيمة سوق الزراعة المائية العالمية 411,880,000 دولار أمريكي في 2017، وبمعدل نمو سنوي مركب يقدر بـ12.81 في المائة، كما من المتوقع أن ينمو هذا السوق إلى 752,570,000 دولار أمريكي بحلول عام 2022.

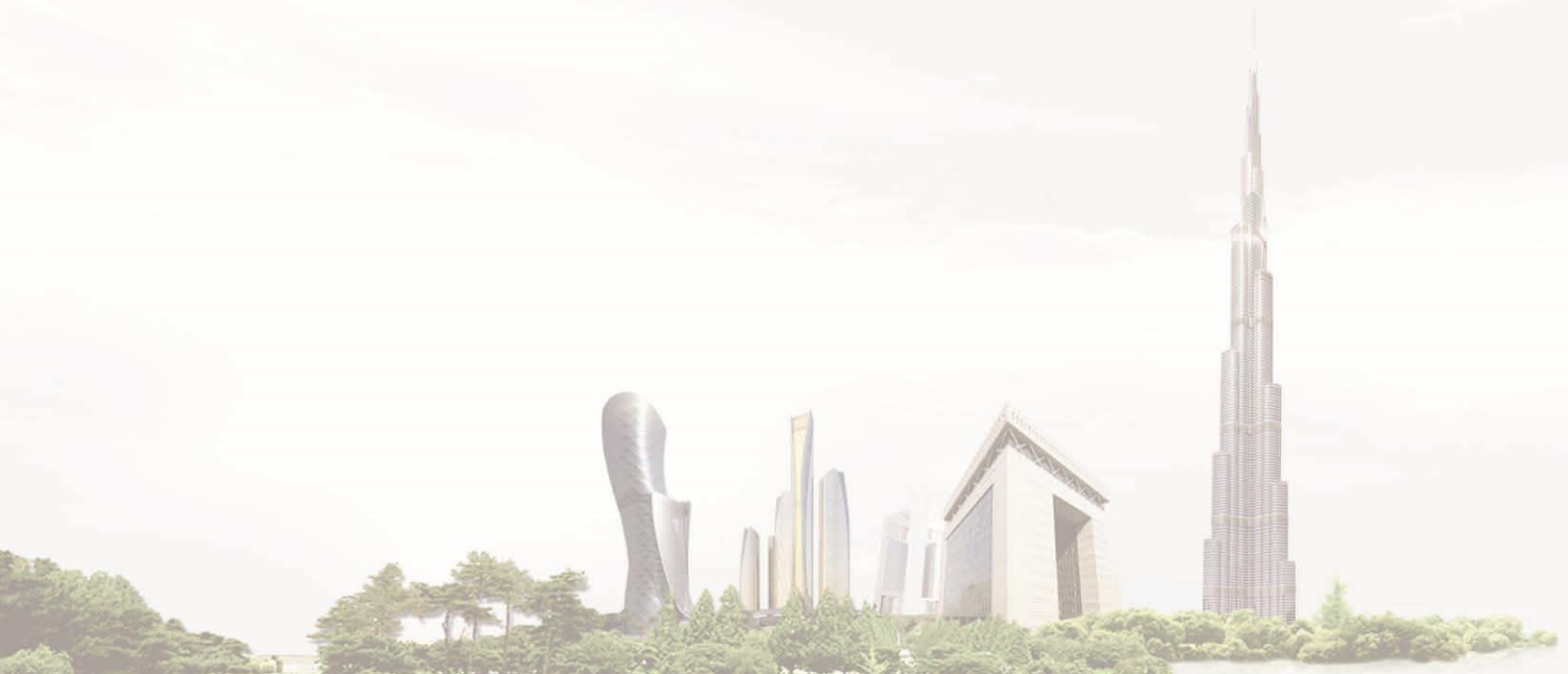

توقعات مبيعات السلع والمنتجات الغذائية في دولة الإمارات العربية المتحدة بالدولار الأمريكي (2017-2021)

الأقسام	2017	2018	2019	2020	2021	معدل النمو السنوي المرّكب 2017-2021	الحصة السوقية
الأغذية المعلّبة	4,961.2	5,256.5	5,564.7	5,819.4	6,117.6	%5.4	غير قابلة للتطبيق
أغذية الأطفال	148.5	157.8	167.3	175.8	184.4	%5.6	%3.0
السلع المخبوزة/المخبوزات	495.1	516.6	538.6	560.7	586.1	%4.3	%9.6
منتجات حبوب الإفطار	94.1	98.4	102.7	107.1	112.5	%4.6	%1.8
الحلويات	530.0	580.3	634.2	685.6	731.6	%8.4	%12.0
منتجات الألبان	1,414.9	1,473.1	1,532.2	1,580.7	1,632.1	%3.6	%26.7
زيوت صالحة للأكل	180.8	184.7	188.8	193.2	205.2	%3.2	%3.4
المثلجات والحلويات المجمّدة	116.6	118.4	121.2	123.7	126.2	%2.0	%2.1
الفواكه والخضراوات المصنعة	111.8	115.5	119.4	123.1	127.9	%3.4	%2.1
اللحوم والمأكولات البحرية المصنعة	298.4	316.1	333.8	348.5	367.5	%5.3	%6.0
الأغذية الجاهزة	26.5	27.7	29.0	29.7	31.1	%4.1	%0.5
الأرز، الباستا والنودلز (Pasta and Noodles)	565.0	604.6	644.3	654.9	692.8	%5.2	%11.3
الصلصة والتوابل	166.9	177.2	188.2	197.2	208.7	%5.7	%3.4
الوجبات الخفيفة	493.8	550.0	609.0	665.4	720.0	%9.9	%11.8
الحساء	24.6	25.7	26.8	27.8	28.3	%3.6	%0.5
المآدب	97.1	102.7	108.4	114.5	121.3	%5.7	%2.0
البسكويت والوجبات الخفيفة والأطعمة الخفيفة من الفواكه	197.2	207.9	220.6	231.4	241.9	%5.2	%4.0

المصدر: Euromonitor, 2017

المصدر: برنامج الزراعة والأغذية الزراعية الكندية

السوق الجديدة للطاقة

تعدّ دولة الإمارات العربية المتحدة من الدول الرائدة في مجال تطوير قطاع الطاقة النظيفة والمتجددة في الشرق الأوسط. وتهدف الإمارات إلى الاعتماد على الطاقة النظيفة والمتجدّدة بحلول عام 2050، فضلاً عن الاعتماد على الطاقة الشمسية بنسبة 25 % بحلول عام 2030. وتبيّن بعض الدراسات أن دولة الإمارات تحتاج إلى 35 مليار دولار لإنتاج 17 غيغاواط من الطاقة الإجمالية بحلول عام 2030.

وتعدّ الاستثمارات الضخمة في مجال الطاقة النظيفة مبشرة وواعدة وخاصة أنّ العالم يتجه إلى استخدامها لمواجهه آثار تغيّر المناخ. ومع ذلك، تظهر التوقعات بأنّ الإمارات ستواصل الاعتماد في المقام الأول على الغاز الطبيعي لإمدادات الطاقة بحلول 2030، إلا أنها ستتأثر بتدابير الحفاظ على الطاقة.

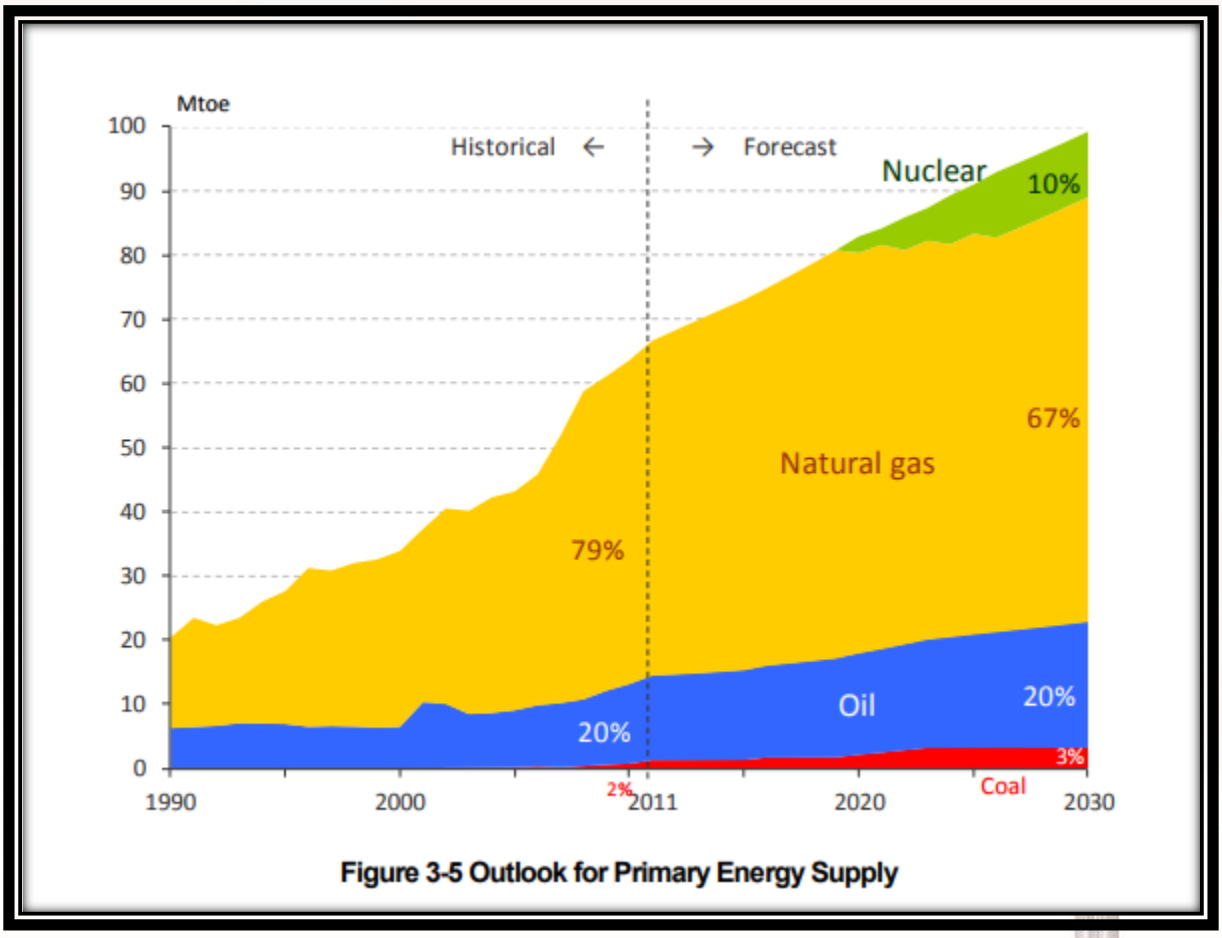

Figure 3-5 Outlook for Primary Energy Supply

Source: IEEJ

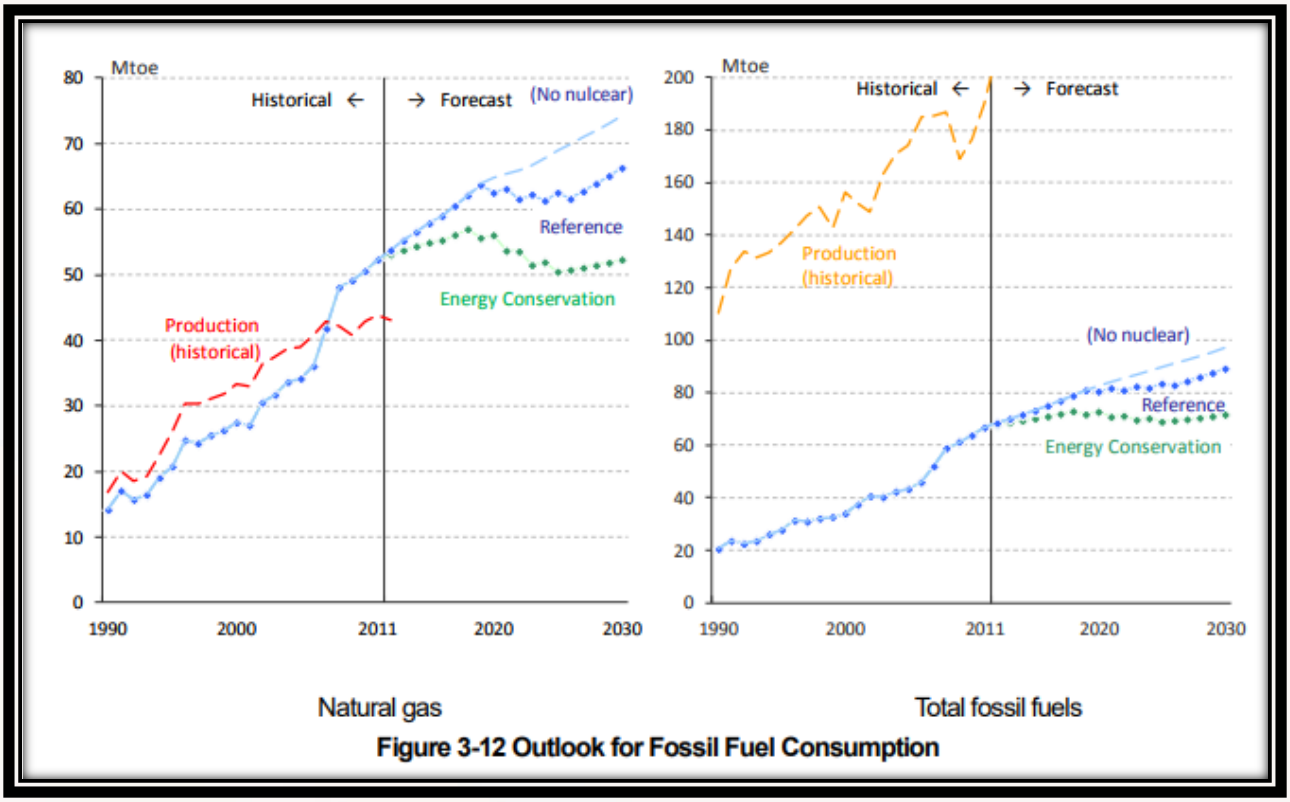

Figure 3-12 Outlook for Fossil Fuel Consumption

المصدر: IEEJ

التصنيع

تفيد التقارير بأن القطاع الصناعي في دولة الإمارات العربية المتحدة يمثّل 53 في المائة من مجموع الصادرات غير النفطية. ومن المتوقع أن تسهم بنسبه 25 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي بحلول 2025 والتي يسهم بدوره في جذب الاستثمارات بقيمة 75 مليار دولار أمريكي، وتشير التقارير إلى أن العلامات التجارية العالمية تفضّل العمل داخل الدولة والتي تعتبر موقعا مثاليا لإنشاء مراكزها الصناعية.

وتقود إمارة دبي القطاع الصناعي في الدولة، حيث أطلقت استراتيجية صناعية من خلال مجمع دبي الصناعي الذي يمتدّ على مساحة تقرب الـ 55 كيلومتراً مربعاً ويضم أكثر من 680 شركة. وبلغت نسبة الأرباح الصافية للشركات العالمية بين 50 و100 في المائة في السنوات الماضية، ومن المتوقع أن يتم إنشاء المزيد من المنشآت والمناطق الصناعية في البلاد في السنوات القادمة.

وكشفت التقارير الصناعية بأنّ القطاع الصناعي يمثل الآن ثالث أكبر القطاعات في إمارة دبي، وتتوقع دائرة التنمية الاقتصادية في الإمارة إنفاق حوالي 19 مليون دولار أمريكي على البحث والتطوير من قبل شركات التصنيع، نظرا إلى التوسع الذي يشهده القطاع والذي من المتوقع أن تبلغ قيمته 16.1 مليار دولار أمريكي بحلول عام 2030 مقارنة بـ11,2 مليار دولار أمريكي في السنوات الماضية. ووفقًا لاستراتيجية دبي الصناعية، من المتوقع ان يخلق هذا القطاع 27,000 وظيفة والمساهمة في إجمالي الناتج المحلي لإمارة دبي بـ165مليار درهم بحلول عام 2030.

خاتمة

قامت دولة الإمارات العربية المتحدة بخطوات سبّاقة لضمان استقرار اقتصادها خاصةً بعد الأزمة المالية التي مرّ بها العام في عام 2008، متبوعةً بارتفاع أسعار النفط في عام 2014، وذلك في إطار سعيها لتحقيق التنمية المستدامة والجهود التي تبذلها حكومتها لتكون إحدى أكثر الحكومات الرائدة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة العالمية. وأثبتت دولة الإمارات أنها قادرة على الصمود في الظروف الاقتصادية المختلفة، وواصلت بناء أسواق استثمارية استقطبت من خلالها الاستثمارات الأجنبية المباشرة، التي ساهمت بدورها في تعزيز الناتج المحلي الإجمالي.

وقد حرصت القيادة الرشيدة في دولة الإمارات على وضع سياسات وأنظمة متكاملة وفقًا لأعلى المعايير الدولية، مما أدّى إلى زيادة ثقة الأسواق الدولية بقدرة البلاد على إدارة وتوجيه اقتصادها وسط التغيرات الاقتصادية العالمية ومواجهة التحديات الرئيسية مثل تغير المناخ، والتهديدات الأمنية، واستقطاب العمالة، وعدم الاستقرار المالي.

المصادر:

[1]https://www.imf.org/en/News/Articles/2017/09/25/sp092517-global-economic-challenges-and-opportunities

[2]https://www.reuters.com/article/us-review-crisis-breakingviews/review-can-we-avoid-another-financial-crisis-idUSKBN1811XP

[3]https://www.brookings.edu/opinions/the-asian-financial-crisis-20-years-on-lessons-learnt-and-remaining-challenges/

[4]https://blogs.wsj.com/briefly/2015/08/26/5-things-asian-economies-learned-from-the-1997-98-financial-crisis/

[5]https://www8.gsb.columbia.edu/leadership/sites/leadership/files/bernstein_financial_crisis_report.pdf

[6]https://www.weforum.org/agenda/2015/03/how-can-we-better-manage-economic-risks/

[7]http://siteresources.worldbank.org/EXTNWDR2013/Resources/8258024-1352909193861/8936935-1356011448215/8986901-1380046989056/07--Chapter_7.pdf

[8]http://www3.weforum.org/docs/GRR17_Report_web.pdf

[1]http://www.bankofgreece.gr/BogEkdoseis/From_Crisis_to_Recovery_FINAL_lores.pdf

[1]https://scholar.harvard.edu/files/markesposito/files/eurocrisis.pdf

[1]https://www.weforum.org/agenda/2016/03/how-the-financial-crisis-made-europe-stronger/

[1]https://www.weforum.org/agenda/2016/03/how-the-financial-crisis-made-europe-stronger/

[1]https://www.weforum.org/agenda/2016/03/how-the-financial-crisis-made-europe-stronger/

[1] http://www.arabianbusiness.com/politics-economics/382494-non-oil-sector-to-drive-uae-gdp-growth-in-2018

[1] http://researchkonnection.com/uae-economic-outlook-positive-2017-2020/

[1] http://researchkonnection.com/uae-economic-outlook-positive-2017-2020/

http://gulfnews.com/business/economy/uae-gdp-expected-to-grow-in-excess-of-3-5-per-cent-in-2017-2020-1.1963414

http://www.arabianbusiness.com/content/376343-uae-economic-growth-now-on-steady-footing-says-imf

https://www.thenational.ae/business/uae-sets-growth-target-of-4-per-cent-for-2017-1.177211

[1] https://www.focus-economics.com/countries/united-arab-emirates

http://gulfnews.com/business/economy/uae-gdp-expected-to-grow-in-excess-of-3-5-per-cent-in-2017-2020-1.1963414

http://www.arabianbusiness.com/content/376343-uae-economic-growth-now-on-steady-footing-says-imf

https://www.thenational.ae/business/uae-sets-growth-target-of-4-per-cent-for-2017-1.17721

[1]https://www.focus-economics.com/countries/united-arab-emirates

https://assets.kpmg.com/content/dam/kpmg/xx/pdf/2017/07/change-readiness-index-report-2017.pdf

[1] http://www3.weforum.org/docs/FOP_Readiness_Report_2018.pdf

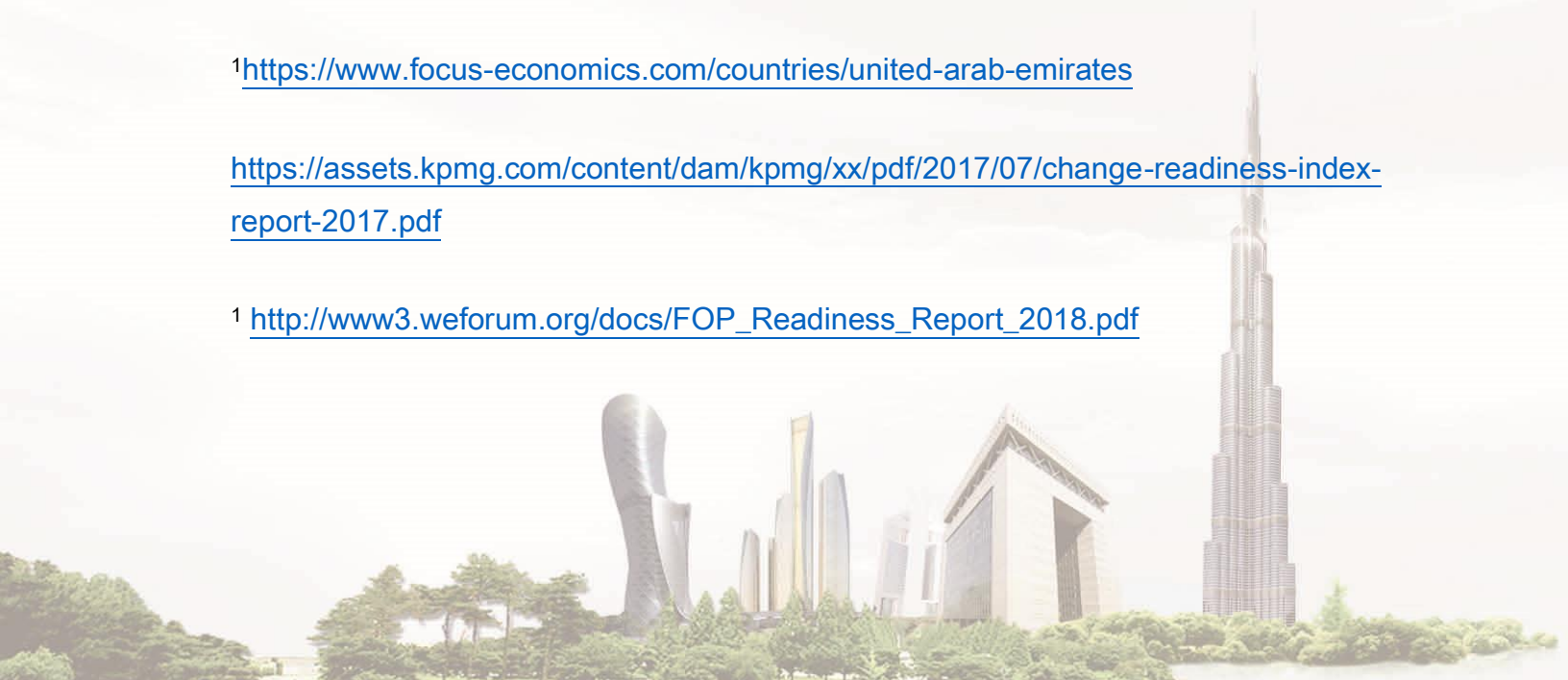

[1]http://www.internalauditor.me/jomiz-ia/wp-content/uploads/2015/03/UAE-IAA-RM-Practices-Role-of-IA-March-2015.pdf

https://www.pwc.com/gx/en/issues/economy/the-world-in-2050.html

[1]https://www.khaleejtimes.com/business/economy/uae-economic-growth-set-to-double

https://www.khaleejtimes.com/business/economy/uae-non-oil-sector-growth-gains-steam

https://www.khaleejtimes.com/business/local/uae-economy-set-to-speed-up-in-2018

[1]http://gulfnews.com/business/economy/stronger-non-oil-growth-to-drive-uae-gdp-growth-in-2018-1.2116061

http://www.worldbank.org/en/country/gcc/publication/united-arab-emirates-economic-outlook-october-2017

https://www.khaleejtimes.com/business/local/uae-megaprojects-are-fdi-magnets

[1]https://tradingeconomics.com/united-arab-emirates/forecast

[1]http://researchkonnection.com/ar/uae-economic-outlook-positive-2017-2020/

http://www.arabianbusiness.com/industries/travel-hospitality/378603-wkd-tourism-spending-in-uae-forecast-to-rise-to-56bn-by-2022

http://www.agr.gc.ca/eng/industry-markets-and-trade/international-agri-food-market-intelligence/middle-east-and-africa/market-intelligence/market-overview-united-arab-emirates/?id=1492621837369

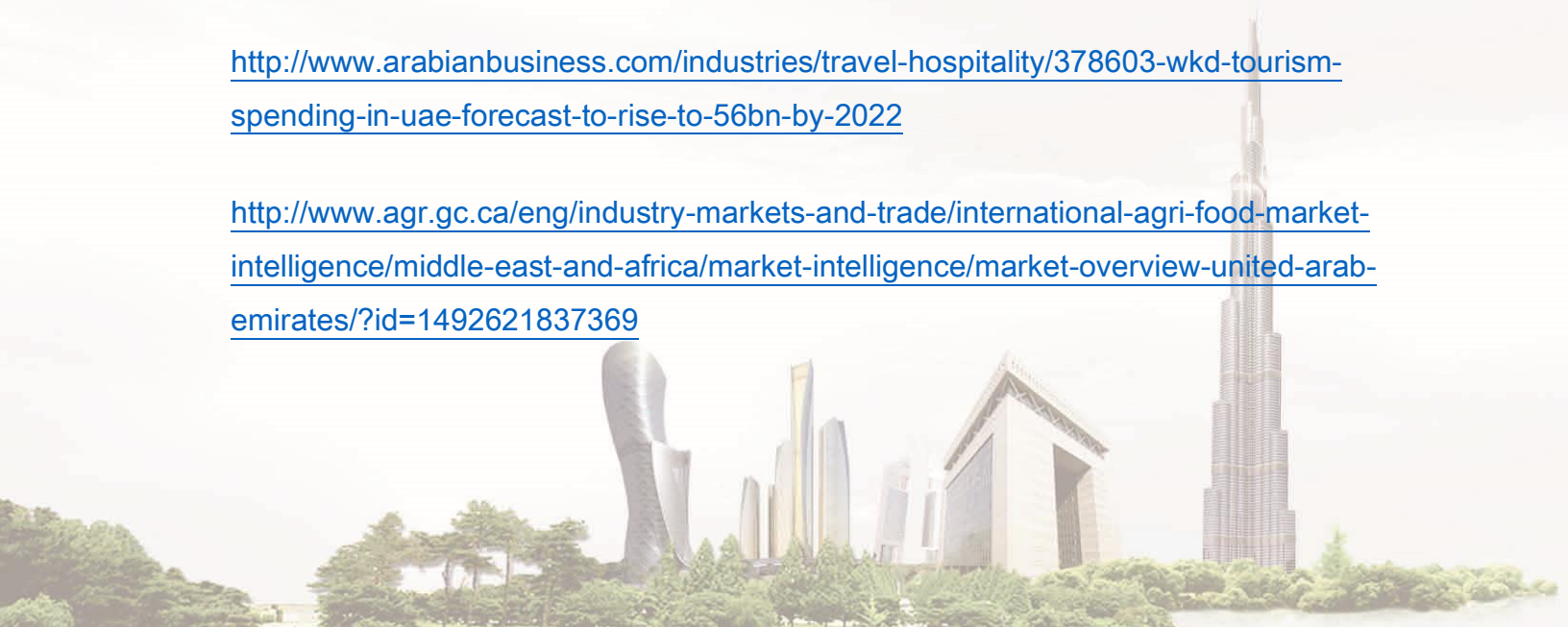

http://gulfnews.com/news/uae/environment/uae-farmers-to-get-seeds-fertilisers-to-boost-harvest-1.2072089

[1]https://www.businesswire.com/news/home/20170927005560/en/Global-Hydroponics-Market-Research-Report-2017-2022--

[1] http://emirates-business.ae/uae-leads-region-in-renewable-energy-sector/

[1] https://eneken.ieej.or.jp/data/6115.pdf

https://www.prnewswire.com/news-releases/uaes-manufacturing-sector-at-the-cusp-of-a-new-era-of-growth-581348651.html

[1]https://www.mordorintelligence.com/industry-reports/manufacturing-sector-in-united-arab-emirates-industry

[1]http://www.manufacturingtrade.com/news-detail:66f2e29d-8795-1dcb-3ab4-59bfb678a070.html